في ذكرى ١١ سبتمبر
الولايات المتحدة و التوجه للشرق
حضور أم غياب؟
ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار،بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها-دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د.خالد عكاشة

**المدير العام**

د. محمد مجاهد الزيات

**المستشار الأكاديمي**

**إشراف ومراجعة وتحرير**

د. دلال محمود

**المشاركون**

د. محمد مجاهد الزيات

بلال منظور

تقى النجار

حسين عبد الراضي

شادي محسن

فردوس عبد الباقي

ماري ماهر

محمد حسن

محمد عبد الرازق

محمود قاسم

منى قشطة

مها علام

نوران عوضين

**منسق التحرير**

نور وجيه

**الاخراج الفني**

عبدالمنعم أبوطالب

# المحتويات


**مقدمة**

* د. محمد مجاهد الزيات

**تبعات الانسحاب من أفغانستان:هل يخدم سياسة واشنطن صوب الشرق الأقصى؟**

* مها علام

**إلى أين يتجه الحضور العسكري الأمريكي في آسيا بعد الانسحاب من أفغانستان؟**

* محمد حسن

**تداعيات الانسحاب الأمريكي على النفوذ الصيني والروسي في أفغانستان**

* فردوس عبد الباقي - منى قشطة

**ارتدادات مقلقة... تداعيات صعود طالبان على دول الجوار الإقليمي**

* ماري ماهر

**هل النموذج الأفغاني قابل للتكرار في سوريا والعراق؟**

* محمد عبد الرازق

**هل يمتد المشروع التركي في آسيا ليشمل أفغانستان؟**

* حسين عبد الراضي - محمود قاسم

**التعاون الحذر: السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان طالبان**

* د. محمد مجاهد الزيات

**تحالفات بديلة لملء الفراغ الاستراتيجي الأمريكي في أفغانستان: روسيا وتركيا نموذجاً**

* نوران عوضين

**حكم طالبان 2021: استنساخ أم تجديد لما قبل 2001؟**

* بلال منظور - شادي محسن

**انطلاقاً من أفغانستان.. هل تبدأ موجه إرهابية جديدة؟**

* تقى النجار

**ختاماً.... في ذكرى 11 سبتمبر إلى أين تتجه الولايات المتحدة؟**

* د. دلال محمود

# في ذكرى ١١ سبتمبر..
# الولايات المتحدة والتوجه للشرق
# حضور أم غياب؟

مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 السبب المباشر والمعلن لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان لمعاقبة تنظيم القاعدة على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها وحملته مسئوليتها. وبعد عشرون عاماً انسحبت الولايات المتحدة من أفغانستان بدعوى أنه لم يعد هناك مبرراً للبقاء، أو لتعرض قواتها الموجودة هناك لعمليات إرهابية جديدة.

الحديث عن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لا يجب أن يقتصر على المشهد الأخير في أغسطس 2021، فقد سبق أن تدخلت الولايات المتحدة في الشأن الأفغاني منذ الثمانينيات، حين أدارت الولايات المتحدة أكبر عملية استخباراتية عُرفت باسم "عملية اصطياد الدب السوفيتي". وكان الهدف الرئيسي لهذه العملية هو استهداف الجيش السوفيتي، ونجحت العملية وكانت من أهم أسباب سقوط الاتحاد السوفيتي. وفي هذا الإطار كان التدخل الأمريكي الأكثر وضوحاً في إطار عملية قامت بها المخابرات المركزية الأمريكية تحت مسمى "الإعصار"، ومن خلالها قامت بتكوين ودعم مجموعات عسكرية سمتها الولايات المتحدة آنذاك بالمجاهدين، الذين تولوا محاربة الجيش السوفيتي. وفور سقوط الاتحاد السوفيتي بدأ الانسحاب الأمريكي الأول من الشأن الأفغاني، لكن بعد أن تركت مجموعات مسلحة تعتنق الفكر الجهادي وشاركت في تلك الفترة لتشكيل حركة "طالبان" في باكستان. وجاء التدخل الأمريكي الثاني في 2001 لضرب تنظيم القاعدة الذي ساند حركة "طالبان" لفرض هيمنتها على الدولة والتنظيمات الإرهابية الأخرى.

الحضور الأمريكي في أفغانستان في الحالتين قد جاء لأسباب مختلفة في كل منهما، لكنه في النهاية ترك الساحة الأفغانية مفتوحة أمام تنظيمات تلتزم الفكر الديني والقَبلي المنغلق، وكانت عبارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حول أن الولايات المتحدة لم تكن مهمتها في أفغانستان لبناء الدولة، عبارة دالة بوضوح على طبيعة السياسة الأمريكية ليس في أفغانستان وحدها، بل في الشرق الأوسط بامتداداته أكملها.

ومنذ إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما جرت مباحثات كثيرة بين الولايات المتحدة وحركة "طالبان"، ولم يكن تغير الإدارة الأمريكية وانتقالها للجمهوريين مع الرئيس السابق دونالد ترامب عاملا لتوقف هذه المباحثات، بل لقد زادت كثافة هذه الاتصالات منذ عام 2018 مع غياب "طالبان" من القائمة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية. ومع إدارة ترامب تم التوصل لاتفاق يرتب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، كما تم الاتفاق على مبادئ عامة غير ملزمة لـ "طالبان"، مع تجاهل كامل للحكومة الأفغانية التي نصبتها وساعدتها الولايات المتحدة.

ومن اللافت للنظر أن هذه الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة وحركة "طالبان" بمكوناتها المختلفة، رغم الإدراك الأمريكي أن "شبكة حقاني" تمثل جزءً أصيلا من حركة "طالبان"، والتي اعتبرتها واشنطن واحدة من أخطر الفصائل التي تقاتل القوات الأفغانية وقوات حلف شمال الأطلسي على مدار العقدين الماضيين، ولذلك صنفتها بأنها إرهابية خاصة وأنها مقربة تاريخياً من تنظيم القاعدة. ومن المؤشرات ذات الدلالة في هذا السياق إن وزير الداخلية في حكومة طالبان ينتمي لهذه الشبكة "سراج الدين حقاني" زعيم شبكة حقاني، وهو نجل الجهادي الشهير المناهض للسوفيات جلال الدين حقاني، كما تعهد مكتب التحقيقات الفيدرالي تعهد بدفع مكافأة تصل إلى 5 ملايين دولار مقابل أي معلومات قد تؤدي إلى اعتقال سراج الدين حقاني، الذي يجلس في مقر وزارة الداخلية الأفغانية في كابول. ناهيك عن حكومة طالبان ستكون برئاسة القيادي المخضرم المدرج على قائمة سوداء للأمم المتحدة الملا محمد حسن أخوند، والذي يعد من الرعيل الأول للحركة وكان متعاونا وثيقا ومستشارا سياسيا لمؤسس الحركة الملا عمر الذي توفي عام 2013، وسبق له أن تقلد في عهد حكومة طالبان الأولى، منصب نائب وزير الخارجية ومحافظا لولاية قندهار (جنوب) مهد الحركة.

إن التأمل في التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العشرين عاماً الأخيرة، تظهر أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت مبرراً قوياً لحضور أمريكي مباشر لها في أفغانستان وفي العراق، وأسقطت الدولة في الحالتين، وكذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أسباباً عديدة للانسحاب بعد هذا الإسقاط. وكما كان حضور الولايات المتحدة لأفغانستان فاتحة للعديد من المتغيرات التي غيرت من شكل المنطقة، كذلك من المتوقع أن يكون الانسحاب الأمريكي من أفغانستان حدثاً فارقاً في تطورات المنطقة وما يمكن أن تشهده من تغيرات وتداعيات جيوسياسية قد يتسع تأثيرها ليصل للمستوى العالمي.

ومن هذا المنطلق يقدم المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية هذا الإصدار لمناقشة أبرز التداعيات الجيوسياسية التي يمكن أن يرتبها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الذي يأتي متزامناً مع ذكرى دخولها هناك عام 2001، كما يهدف الإصدار لاستشراف الملامح الأولية للأوضاع في أفغانستان في المستقبل، وكذا مسار حركة "طالبان" القادمة وكيفية تعاملها مع دول الجوار المعنية بالتطورات الأفغانية. مع تقدير لتأثير هذه التطورات المحتملة على مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي، وما يمكن أن تتيحه من حركة للقوى الإقليمية المتنافسة في الشرق الأوسط وامتداداته الآسيوية.

والإصدار ينقسم لثلاثة محاور، المحور الأول يبحث في التداعيات المحتملة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان على الولايات المتحدة ذاتها في ورقة بعنوان (**تبعات الانسحاب: هل يخدم سياسة واشنطن صوب الشرق الأقصى؟**)، والورقة الثانية تركز اهتمامها على التأثير المحتمل على الحضور العسكري الأمريكي في آسيا وعنوانها (**إلى أين يتجه الحضور العسكري الأمريكي في آسيا بعد الانسحاب من أفغانستان؟**)، وكذلك التداعيات المحتملة على التوازن الدولي بينها وبين القوى الصاعدة دوليا روسيا والصين، وهذا من خلال الورقة الثالثة بعنوان (**تداعيات الانسحاب الأمريكي على النفوذ الصيني والروسي في أفغانستان**).

المحور الثاني الذي يهتم بالتداعيات المحتملة على المستوى الإقليمي من خلال خمسة أوراق يهتم بالتداعيات المحتملة على المستوى الإقليمي، وهنا تناقش الورقة الرابعة التداعيات على أكثر دول الجوار تأثراً بالتطورات في أفغانستان وهي باكستان والهند وطاجيكستان وأوزبكستان وعنوان الورقة (**التداعيات الإقليمية لصعود طالبان لتحكم على دول الجوار الإقليمي**). والورقة الخامسة تتساءل حول إمكانية تكرار النموذج الأفغاني في حالات تتراجع فيها قوة مؤسسات الدولة نسبياً وهي تحت عنوان (**هل النموذج الأفغاني قابل للتكرار في سوريا والعراق؟**). الورقتان السادسة والسابعة تناقشا التداعيات المحتملة على القوى الإقليمية المتنافسة ذات الصلة وهما تركيا وإيران، وعنوان الورقة السادسة يؤكد على التساؤل (**هل يمتد المشروع التركي في آسيا ليشمل أفغانستان؟**)، أما الورقة السابعة فتوضح موقف إيران بعنونها (**التعاون الحذر: السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان طالبان**). أما الورقة الأخيرة في هذا المحور فتناقش احتمال حدوث تحالفات بين الدول المجاورة لأفغانستان من خلال نموذج محدد بين كل من روسيا وتركيا وعنوان الورقة (**تحالفات بديلة لملء الفراغ الاستراتيجي الأمريكي في أفغانستان: روسيا وتركيا نموذجًا**).

والمحور الأخير في الإصدار يناقش فكرة أساسية حول الداخل الأفغاني، سواء نمط الحكم الذي ستتبعه حركة "طالبان" بعد استردادها لسلطة الحكم بعد عشرين عاماً من خلال ورقة بعنوان (**حكم طالبان 2021: استنساخ أم تجديد لما قبل 2001؟**). ثم الخريطة الإرهابية المحتملة بعد وصول "طالبان" للحكم، بالتركيز على التنظيمين الأكبر في الوقت الراهن القاعدة وداعش وعنوان الورقة (**انطلاقاً من أفغانستان.. هل تبدأ موجه إرهابية جديدة؟**).

وفي النهاية إن هذه التداعيات المحتملة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان ليست بعيدة التأثير على المنطقة العربية وهو ما تحاول هذه الدراسة استخلاصه من الأوراق المقدمة في خاتمتها.

# المحور الأول

## تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوى الدولي

# تبعات الانسحاب من أفغانستان: هل يخدم سياسة واشنطن صوب الشرق الأقصى؟

* مها علام

بلور ارتباك مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وما صحبه من تداعي سريع للدولة الأفغانية وسقوط العاصمة كابول في يد حركة طالبان افتراضًا عامًا بشأن نهاية "حقبة 11 سبتمبر" في السياسة الأمريكية التي كانت قد بدأت منذ عام 2001. الأمر الذي يحمل في طياته بعض التأكيدات على أن هذا الانسحاب وما ارتبطت به من تبعات، سيكون الأساس الذي تتشكل وفقًا له أحداث العقد الجاري الجديد الذي يمثل عام 2021 بدايته، سيما مع تزايد الحديث حول انسحاب أمريكي من الشرق الأوسط لصالح التركيز على الشرق الأقصى بهدف تطويق ومواجهة الصين. ووفقًا لهذه الرؤية تتزايد التساؤلات بشأن دوافع الانسحاب الأمريكي الذي وصفته بعض الكتابات بالعشوائية، وكذا التأثيرات المحتملة للانسحاب على توجه واشنطن صوب الشرق الأقصى.

## الانسحاب الأمريكي من أفغانستان: عشوائي أم مخطط:

شهدت أفغانستان تطوراً دراماتيكياً غير متوقع في الأحداث على مدار شهر أغسطس 2021 بعد انسحاب القوات الأمريكية الموجودة هناك منذ عام 2001؛ إذ تهاوت مؤسسات الدولة الأفغانية ولاذ الرئيس الأفغاني "أشرف غني" بالفرار، مما مكن حركة طالبان من بسط سيطرتها على مقاليد الحكم في أفغانستان سريعاً. وقد سبقت مسألة الانسحاب الحديث حول خفض عدد القوات هناك على مدار العقد المنصرم، بطريقة ساهمت في تمدد حركة طالبان عبر التوسع في السيطرة على المدن الأفغانية؛ الأمر الذي يعني أن المكاسب التي حققتها واشنطن، المتمثلة في إسقاط حكم طالبان، وتطويق مساحة انتشارها لم تتحقق فعلياً.

إن النظر إلى الانسحاب في طور كونه فشلًا أمريكيًا لا يستند فقط إلى المشهد العشوائي للانسحاب، ولكن يستند أيضًا إلى فشلها في بناء دولة أفغانية ذات مؤسسات فعالة، الأمر الذي يزيد من فرص تنامي تهديدات أمنية مباشرة وغير مباشرة ليس داخل أفغانستان فقط إنما في محيطها الإقليمي أيضا. إضافة إلى تدمير النموذج سواء النموذج الأمريكي في ذاته بما يحمله من قيم، أو تدمير النموذج الذي تحاول واشنطن تطبيقه داخل الدول. كما تُبلور مسألة الانسحاب من أفغانستان السلوك الأمريكي القائم على التخلي عن الحلفاء وعدم الاكتراث بمصالحهم كونها حليف "غير موثوق".

وفي محاولة لتفسير وربما تبرير ارتباك انسحاب القوات الأمريكية، أكد الرئيس "بايدن" في خطابٍ له، أنه اتخذ القرار "الصحيح للولايات المتحدة" بالانسحاب من أفغانستان، مؤكدًا أنه "ليس نادمًا" على القرار. ولافتًا إلى وجود تحديات أخرى أكثر أهمية تتعلق بالصين وروسيا والهجمات السيبرانية. ومن ثم، تُعطي هذه التصريحات مؤشرات بأن أفغانستان لم تعد ضمن أولويات واشنطن.

وفي هذا السياق، قد يمثل هذا الانسحاب تتويجًا لاستراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بالتوجه إلى الشرق التي كانت قد بدأت مع إدارة الرئيس "باراك أوباما" وجسدتها وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2011. وهذه الاستراتيجية استمرت خلال إدارة "ترامب"، التي بدأت في استخدام مصطلح (الهندي – الهادئ) أو (الإندوباسيفيك) كبديل عن (آسيا والمحيط الهادئ)؛ إذ يبدو أن هذا التغيير في المصطلحات يعكس - إلى حد كبير - استجابة لتأثير الصين المتزايد عبر أوراسيا والمحيط الهندي، مع توسع (مبادرة الحزام والطريق). وهو ما استدلت به بعض التحليلات في تفسير موقف بعض القوى الآسيوية الحليفة لواشنطن، كاليابان واستراليا وتايوان، من الانسحاب، إذ اشارت هذه التحليلات إلى أن الانسحاب لم يُقلق هذه الدول بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، بدلاً من حث واشنطن على التدخل لإنقاذ الحكومة الأفغانية، دعت الحكومة الاسترالية إلى زيادة عدد مشاة البحرية الأمريكية في داروين.

وعليه، ووفقًا لهذه الرؤية، قد يساهم الانسحاب في التركيز على مواجهة الصين، أي تعزيز الوجود الأمريكي في منطقة الإندوباسيفيك، عبر إعادة انتشار المعدات العسكرية الأمريكية الموجودة بأفغانستان فيها. كما أنه قد يتيح الفرصة أمام الإدارة الأمريكية لتوجيه المزيد من الاهتمام والجهد لتطويق بكين بعيدًا عن أفغانستان والتي وصفتها بعد الكتابات الأمريكية بأنها "مستنقعاً" توغلت فيه الولايات المتحدة دون فائدة. فضلًا عن أن الانسحاب سيساهم في إعادة تخصيص الموارد الأمريكية تجاه المنافسة الصينية. إضافة إلى فتح بوابة جديدة لإنهاك الخصمين، الصين وروسيا، عبر دفعهما لتحمل تكلفة التبعات السلبية الناجمة عن هذا الانسحاب الأمريكي، توازياً مع عرقلة مسار (مبادرة الحزام والطريق) بسبب الاضطرابات والمخاطر التي قد تنتقل من أفغانستان إلى محيطها الاقليمي. علاوة على ذلك، قد يساهم الانسحاب في مناهضة ما بات يُعرف بـ "القرن الآسيوي"، إذ قد تساهم حالة السيولة الاضطراب الناجمة عن الانسحاب في تراجع التركيز على المجالات التنموية والتكنولوجية لصالح الاتجاه نحو مزيد من "العسكرة" بالقارة الآسيوية.

## الانسحاب الأمريكي لن يمتد إلى العراق:

مثّل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان المؤشر الأول على طي "حقبة 11 سبتمبر"، يظهر الانسحاب من العراق كمؤشر آخر في ذات السياق. فقُبيل التصاعد السريع للأحداث في أفغانستان، تم الإعلان خلال شهر يوليو الماضي عن اتفاق جرى بين الرئيس "بايدن" ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي حول إنهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق بنهاية العام الجاري. وأكد البيان المشترك للجولة الرابعة من "الحوار الاستراتيجي" بين بغداد وواشنطن أن "العلاقة الأمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور خاص بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية". في الوقت ذاته، وضعت الناطقة الرسمية في البيت الأبيض "جين ساكي" الترتيب الجديد في إطار "التنسيق مع العراقيين لمواجهة "داعش" وجماعات إيران" في العراق.

ومن الجدير بالذكر، إنه مع بداية الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 وصل قرابة 125 ألف جندي أمريكي إلى هناك بهدف تدمير "أسلحة الدمار الشامل" ومساعدة الشعب العراقي للإطاحة بالحكم السلطوي للرئيس صدام حسين، وعقب تولي الرئيس "أوباما" عام 2009، تعهد بسحب القوات الأمريكية من العراق، وأعقب ذلك البدء في خفض عدد الجنود بشكل مطرد. ومع كثافة النشاط الإرهابي بظهور "داعش" عام 2014 تجددت حاجة العراق لاستمرار الدعم العسكري الأمريكي مرة أخرى. وبعد انحسار "داعش" تدريجياً منذ عام 2016 وإعلان الرئيس السابق ترامب هزيمته عام 2019، بدأ عدد القوات الأمريكية في الانخفاض مرة أخرى، وخلال العام الماضي قرر الرئيس "ترامب" خفض العدد ليصل إلى 2500، خاصة بعد نجاح واشنطن خلال تواجد قواتها في العراق في تنفيذ بعض العمليات المهمة، مثل اغتيال "أبو بكر البغدادي"، زعيم تنظيم "داعش"، واغتيال

"قاسم سليماني"، القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، واغتيال "أبو مهدي المهندس"، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، وغيرهم.

لكن التطورات الأخيرة في أفغانستان أثارت التساؤل حول تكرار الانسحاب الأمريكي من العراق على غرار ما تم في أفغانستان، سيما مع تأكيد واشنطن على رغبها في تقليل الانخراط الخارجي وسحب قواتها من البؤر الساخنة في الشرق الأوسط، وكذا التوجه العام بشأن إعطاء الأولوية لمشكلات الداخل، والقضايا الخارجية الأكثر أهمية لواشنطن مثل مواجهة الصين. لكن في المقابل، وعلى عكس قرار سحب القوات العسكرية بالكامل من أفغانستان، يبدو أن إدارة "بايدن" تعتزم تقليص وجودها العسكري في العراق، مع إبقاء بعض قواتها لتقديم المساعدة والتدريب لقوات الأمن العراقية في مواجهتها للتحديات الأمنية، أي أنها ليست بصدد قراراً مفاجئاً لفك الارتباط بين واشنطن وبغداد. وحسب الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، يتضح أن القوات الأمريكية ستبقى، ولكن مع تغيير التسميات والمهمات، من قتالية إلى استشارية، ولأغراض لوجستية وبمهام تدريبية.

على الرغم من وجود شواهد ومؤشرات بشأن الانسحاب من العراق، التي يأتي في مقدمتها؛ اتجاه واشنطن للانسحاب من العراق في 2011، والخروج الجاري لبعض الشركات الأمريكية من العراق مثل شركة "إسكون موبيل"، إلا أنه يصعب التكهن بتكرار سيناريو أفغانستان في العراق؛ فإنه من غير المرجح أن تترك واشنطن العراق بمفرده، نظرًا لأهميته التي ترتبط بمصالح واشنطن في المنطقة، والتي تتصل بأمن حلفاء واشنطن في المنطقة، وبالأخص دول الخليج، وكذا ضبط السلوك والاندفاع التركي في المنطقة، وضمان عدم تمدد النفوذ الإيراني للساحة العراقية وسيطرتها على الأوضاع العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، بجانب العمل على الحيلولة دون استعادة "داعش" للسيطرة على الأرض وتعزيز نشاطه. علاوة على ذلك، فسوف تحرص واشنطن على ضمان الحد الأدنى من الأمن الذي يحافظ على مصالح الشركات الأمريكية هناك مثل (شركة شيل للنفط، شركة دين كورب الأمنية....وغيرها).

وعليه، يبدو أن الترتيبات الأمريكية في العراق ستنحصر في كونها مسألة "إعادة تموضع" أكثر من كونها انسحاب عام. وعند النظر إلى العلاقة بين الانسحاب الأمريكي من العراق والتوجه نحو منطقة الإندوباسيفيك، يتضح بشكل عام أن توجه واشنطن صوب الشرق الأقصى لن يتطلب بالضرورة إنهاء وجودها الكامل في الشرق الأوسط، إذ لا يمكن النظر في الأمر في إطار كونهما ساحتين متناقضين، ولا يفهم بُالضرورة أن النموذج الأفغاني قابل بالضرورة للتكرار في كل مناطق التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها العراق. لذا، لا توجد حتى الآن مؤشرات تدلل على أن التوجه للإندوباسيفيك يتطلب الخروج الكامل للقوات الأمريكية من العراق. فبجانب المصالح السابق الإشارة إليها، يبدو أن لدى العراق، ومنطقة الخليج، اتصال مائي بمنطقة الإندوباسيفيك بطريقة قد توظفها واشنطن لصالح مصالحها هناك.

**مجمل القول**، إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان كما تم قد يساهم في تحقيق بعض الأهداف الأمريكية المرتبطة بتوجهها صوب الشرق الأقصى، لكنه غير قابل للتكرار في العراق على ذات المنوال انطلاقًا من خصوصية الحالة العراقية. فعلى الرغم من الجهود التي قامت بها إدارة "بايدن" منذ أيامها الأولى في البيت الأبيض لمواجهة الصين عبر تعزيز التوجه نحو منطقة الإندوباسيفيك في السياسة الخارجية، والتي يأتي في مقدمتها؛ عقد القمة الأولى للتحالف الرباعي "كواد" الذي يضم (اليابان، والولايات المتحدة، واستراليا، والهند) في مارس 2021؛ وكذا سعي واشنطن للربط بين الانسحاب من أفغانستان وتعزيز هذا التوجه، غير أن الانسحاب قد يُهدد الوضع الجيو-سياسي والاستراتيجي لواشنطن في مواجهة الصين، خاصة مع تركها لمكانها في قلب آسيا بطريقة ستتسبب في حدوث فراغ قد يملأه خصوم واشنطن. فضلًا عن كون أفغانستان الدولة الوحيدة المستضيفة لقوات الأمريكية، وتشترك في حدود برية مع الصين.

# إلى أين يتجه الحضور العسكري الأمريكي في آسيا بعد الانسحاب من أفغانستان؟

* محمد حسن

أثار الانسحاب الأمريكي السريع من أفغانستان العديد من التساؤلات حول مدى التأثير المصاحب لعملية الانسحاب تلك على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة الممتدة من آسيا الوسطي وصولاً للباسيفيك؛ حيث سحبت الولايات المتحدة في أفغانستان كامل قواتها التي وصلت لأكثر من مائة ألف جندي في عام 2011، وفككت ونقلت بنيتها التحتية العسكرية من مطارات ونقاط مراقبة ودعم لوجيستي وقواعد عسكرية، وصلت لأكثر من 400 نقطة على نطاق البلدات والريف الأفغاني في العام 2010، كانت تدعم الأجندات العسكرية للقوات الأمريكية. ويعكس هذا ما كانت تُشكله أفغانستان من قيمة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الخاصة بنقاط التمركز والانتشار حول العالم.

فقد مثلت أفغانستان - بغض النظر عن تكلفة التواجد العسكري بها – منصة مثالية، تجعل واشنطن تُشرف على محصلات ما يدور بين هذه المصفوفة من الدول (الصين – روسيا – باكستان – الهند – إيران)، وتمنح واشنطن إمكانية الوصول السهل لبحر العرب وآسيا الوسطي، علاوةً على الربط بين نقاط التمركز العسكري الأمريكي في منطقتين بعيدتين نسبياً وهما "الخليج، والباسيفيك".

وتجدر الأهمية بمكان محاولة تحديد أبعاد التأثير الناجم لهذا الانسحاب على شكل التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة المحددة سلفاً، ويمكننا تحديدها مع الأخذ في الاعتبار النقاط الحاكمة لوثيقة الأمن القومي الأمريكي 2021، والمستجدات الهيكلية في نمط الاستجابة الأمريكية لتحدي الصين من خلال "مبادرة الردع في المحيط الهادئ"، وحجم التغيُر في الميزانية الدفاعية لعام 2022 عن سابقاتها؛ وفقاً للنقاط التالية:

## غياب التواجد الأمريكي الثابت في آسيا الوسطي:

كان لدى الولايات المتحدة قاعدتين عسكريتين في آسيا الوسطى (أوزباكستان – قيرغيزستان)، وكلاهما أنشئ في أعقاب انهيار برجي التجارة العالمي في أحداث سبتمبر 2001. وكانتا تستخدمان في مهام الدعم اللوجستي، غير أن الولايات المتحدة قد أنهت تواجدها العسكري في هاتين القاعدين بين عامي 2005- 2015 على إثر مرور البلدين بمحطات من عدم الاستقرار السياسي واستشعار دوائر الحكم فيهما بخطورة التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل النخب السياسية الحاكمة.

ومع الانسحاب من أفغانستان فإن الولايات المتحدة تواجه واقعاً من الفراغ الأمني في واحدة من المناطق التي تصفها توصف في واشنطن بأنها الأهم في العالم. فمن بين ست دول تحوي مجمل معالم وتفاعلات آسيا الوسطى (إيران وباكستان والصين وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان). يمكن استبعاد إيران والصين على الفور من حيث استضافة قواعد للقوات الأمريكية، وكذلك باكستان التي تعتمد بشكل كبير على الصين الآن، بحيث لا يمكنها الشروع في مثل هذه الخطوة، مع الأخذ في الاعتبار تنامي مسار العلاقات الأمريكية الهندية، كذلك من غير المحتمل أن يكون لدى تركمانستان أي نية للابتعاد عن مسارها الانعزالي في الوقت الحالي.

وعليه، يظهر "ثالث" مرشح وبقوة ليكون ضمن صدارة مشهد محاولات الولايات المتحدة لتثبيت نقطة ارتكاز عسكرية، وهو كالآتي (طاجيكستان – قيرغيزستان – أوزباكستان)، إلا أن هذه الدول ترتبط بدرجات مختلفة وبشكل منظم مع كل من الصين وروسيا في تلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية. حيث تعتمد قيرغيزستان بشكل كبير على الصين وروسيا في احتياجاتها الأمنية والاقتصادية، وتشكل تحويلات العمال المهاجرين في روسيا حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وديون قيرغيزستان للصين أكبر من ربع الناتج المحلي الإجمالي. كما يعتمد الاقتصاد الطاجيكي بشكل كبير على التحويلات من المواطنين الطاجيك العاملين في روسيا (22٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وعادة ما يزيد عن 30٪ قبل الوباء)، والقروض الصينية (52٪ من إجمالي الاقتراض الخارجي). أما أوزباكستان التي تعتبر أقل اعتماداً على الصين وروسيا، سرعان ما أكدت عبر وزارة دفاعها عن رفضها للتواجد العسكري الأجنبي في محاولة للنأي بنفسها عن تداعيات الانسحاب الأمريكي واحتمالات اتساع رقعة نشاط الإرهاب في المنطقة، ولاسيما بعدما شهدت الحركة الإسلامية الأوزبكية زخماً خلال العقد الماضي. ما يصعب من المساعي الأمريكية الحثيثة لتثبيت نقطة ارتكاز عسكرية تقع على مقربة مما يدور في أفغانستان وتفي بتعهدات الرئيس جو بايدن بمواصلة ملاحقة الإرهابيين وتوجيه الضربات للأهداف الإرهابية داخل الأراضي الأفغانية وفي أي مكان آخر، وفقا لتصريحات وزارة الدفاع الأمريكية.

## تقليص حجم القوة الأمريكية المواجهة للصين:

أدت الحاجة لتغطية عملية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى اضطرار واشنطن لسحب أحد أهم الأصول العسكرية النوعية المخصصة لمواجهة الصين في المحيط الهادئ، حاملة الطائرات "رونالد ريغان" ومقرها اليابان، حيث صدرت أوامر لها بالتحرك صوب بحر العرب،

وبالفعل قامت بتسيير طلعات جوية لمقاتلات F-18 سوبر هورنت في مهام قتالية فوق كابول أثناء عملية الانسحاب. وأثار قرار تحريك حاملة الطائرات "رونالد ريغان" غضب المسؤولين في وزارة الدفاع، حيث تُركت منطقة المحيط الهادئ بأكملها من دون حاملة طائرات تعمل بكامل كفاءتها طوال الصيف.

وخصصت إدارة بايدن لجنة لتقييم سياسات التعامل مع الصين في فبراير الماضي، كما تم الموافقة على خطة تقدم بها البنتاغون للكونغرس في مارس الماضي وتُعرف باسم "مبادرة الردع في المحيط الهادئ"، وخصص لهذه المبادرة حوالي 27 مليار دولار تنفق على مدار السنوات الست القادمة. وتشمل الخطة قدرات وتعزيزات دفاعية -هجومية متطورة بما في ذلك صواريخ باليستية وأنظمة مراقبة واستشعار فضائية، تعمل على تقويض دائرة تحرك العسكرية الصينية. ولكن قد يؤدي غياب وجود عسكري لواشنطن في آسيا الوسطى إلى تقليص حجم القوة البحرية والجوية المخصصة لمواجهة الصين في المحيط الهادئ. ويكتنف ذلك الأمر تحدٍ آخر متمثل في تخفيض إدارة بايدن لنفقاتها الدفاعية بواقع 2% عن خطط إدارة ترامب، ما انعكس في محدودية تمويل بناء سفن حربية جديدة تصل لثمان سفن فقط في 2022.

## تنامي فرص توسع الدور الأمني الروسي:

بالتزامن مع عمليات الإجلاء الأمريكية، وفي إطار التحسُّب الروسي لتداعيات الانسحاب الأمريكي على دول الجوار لأفغانستان، قامت بتنفيذ مناورات مشتركة مع أوزباكستان في 2 أغسطس الماضي، كما أطلقت تدريبات عسكرية مشتركة ثلاثية مع طاجيكستان وأوزباكستان في الفترة من 2 إلى 5 من ذات الشهر، في طاجيكستان وعلى بعد 20 كم من الحدود الأفغانية. كما أعلنت موسكو مطلع أغسطس عن زيادة إمداداتها التسليحية لكلتا الدولتين.

وعلى صعيد آخر تتجه موسكو لتكثيف أدوار منظمة معاهدة الأمن الجماعي في آسيا الوسطى، التي أعلنت استعدادها لصد التهديدات القادمة من أفغانستان. كما بدأت في سبتمبر الجاري فعاليات المرحلة النشطة من مناورات "روبيج 2021" التي تنفذها دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي (روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان) في قيرغيزستان، وتشمل المناورات تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب، والتدريب على الاستعداد للعمليات القتالية وتنفيذها بهدف القضاء على تشكيلات مسلحة غير شرعية تسللت إلى أراضي إحدى دول المنظمة.

**وختاماً،** من المحتمل أن يتأثر التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة بعد الانسحاب من أفغانستان بالشكل الذي يؤثر على التزامات الولايات المتحدة العسكرية في مناطق مجاورة كالباسيفيك، وهياكل القوة المخصصة لمواجهة الصين من جهة، وربما يتداعى النفوذ والتواجد العسكري الأمريكي أمام تصاعد محتمل لأدوار أمنية واقتصادية بديلة من باكستان وروسيا والصين تحديداً، وجميعها تتقاسم خط من عدم التوافق مع الإدارة الأمريكية وأدوارها في المنطقة، ما يؤشر على صعوبة استعادة واشنطن لنفوذها العسكري في هذه المنطقة تحديداً. ولم تظهر مؤشرات بعد عن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعيد انتشار قواتها في آسيا أم ستخفض اعتمادها على الانتشار العسكري للحفاظ على مصالحها هناك.

# تداعيات الانسحاب الأمريكي على النفوذ الصيني والروسي في أفغانستان

* فردوس عبد الباقي
* منى قشطة

يقرأ المتابعون للشأن الصيني والروسي الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على أنه يحقق هدفين لكل من الصين وروسيا؛ أولهما هو ترك مساحة أكبر لبكين وموسكو في وسط آسيا، وثانيهما هو إحداث اضطرابات في أفغانستان إذا لم تتمكن طالبان من إحكام السيطرة وإدارة الدولة الأفغانية، وبالتالي إيجاد بؤرة للتوتر تنطلق من أفغانستان للمحيط الإقليمي لتهدد المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للصين وروسيا، وهو ما يدفعهما للانشغال بتلك التطورات عن منافستهما للولايات المتحدة.

وفى هذا السياق تُسلط هذه الورقة الضوء على استكشاف كل من الصين وروسيا للبيئة الاستراتيجية الجديدة التي وُجدت في أفغانستان، وطبيعة المصالح الصينية والروسية وتطلعاتهما في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، وذلك في إطار التنافس الاستراتيجي بينهما وبين الولايات المتحدة، وما أنتجته تفاهمات بكين وموسكو لصياغة موقف ثنائي في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية.

**استغلال الأخطاء الأمريكية:** يعطي الانسحاب فرصة لكل من روسيا والصين لإثبات الإخفاق الأمريكي في أفغانستان، والحصول على فرصة لبلورة سياسة ثنائية ومنفردة لكل منهما لتحقيق مكاسب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية، مُستغلين في ذلك ما تركه انسحاب الأخيرة من فراغ، عبر إيجاد نقاط تفاهم مع طالبان وبعض القوى الفاعلة الأخرى لتعزيز نفوذهما في المنطقة.

لكن هذا لا يعني أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان سيكون مؤشرًا لانسحابها من آسيا في وقت تشهد فيه منافسة حقيقية مع الصين وروسيا، فهي قد تعمل على إعادة التموضع في دول الجوار الأفغاني واستغلال قواعدها العسكرية المنتشرة فيها لعدم ترك فرصة للقوتين الصاعدتين، وذلك انطلاقًا من الوثائق الاستراتيجية للأمن القومي الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأن روسيا والصين تُمثلان التهديد الرئيس للولايات المتحدة في مناطق نفوذها وتهدفان لتغيير توازن القوى لمصلحتها وإنهاء القيادة الأمريكية على العالم، وهو ما سبق أن عزّز الرغبة في تحول التوجه نحو آسيا لمجابهة صعود الصين والتطور الإيجابي في العلاقات الروسية-الصينية الذي بدأ بتكوين منظمة شنغهاي للتعاون عام 1996 التي تسعى لتقوية العلاقات بين دول وسط وشمال آسيا، والتدرج من الجانب الاقتصادي إلى العسكري.

**مخاوف أمنية:** تخشى كل من الصين وروسيا من انزلاق أفغانستان لسيناريو الحرب الأهلية ومن ثم تحولها لملاذٍ آمن للجماعات المسلحة. فمن ناحية، تتخوف الصين من تطور العلاقات بين طالبان والإيجور الذين تشترك حدود منطقتهم "شينجيانج" مع أفغانستان وتنتشر فيها حركة تركستان الشرقية الإسلامية، بالإضافة إلى احتمالية تراجع طالبان عن تعهداتها بعدم تهديد الأمن القومي الصيني سواء من خلال تهديد مبادرة الحزام والطريق أو دعمها للجماعات المسلحة الأخرى بعد ترسيخ وضعها الاقتصادي والدولي. ومن ناحية أخرى، تخشى روسيا من أن يؤدي هذا الأمر إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار في منطقة أوراسيا، تنشط معها التجارة غير المشروعة للمخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية، فضلًا عن احتمالية تعرضها وحلفاؤها في آسيا الوسطي لهجمات إرهابية من تنظيميّ داعش والقاعدة.

**مصالح اقتصادية:** تمتلك الصين وروسيا مصالح اقتصادية كبيرة في آسيا الوسطى، وهو ما يفسر مخاوفهما من أن يؤثر تردي الوضع في أفغانستان سلبًا على تلك المصالح. فيما يتعلق بالصين؛ فهي تحرص على وجود استقرار يخدم تمددها الاقتصادي المرغوب المتمثل في مبادرة الحزام والطريق، ويمكن أن يمتد نفوذها إلى حدود إيران التي عقدت معها اتفاقية لمدة 25 عامًا. كما يمكن أن تكون أفغانستان مجالًا لاستثمارات روسية تخرج بها من الضغوط المفروضة عليها والمقاطعة المفروضة من الغرب. وفي سياق متصل، يمكن أن تعمل الشركات الصينية والروسية على إقامة استثمارات ضخمة في البنية التحتية وقطاعات الإنتاج المختلفة، ومنها الزراعة والتعدين والنفط والغاز الطبيعي، مُستفيدة في ذلك من الثروات المعدنية الأفغانية التي تتراوح بين 1 و3 تريليون دولار، خاصةً الليثيوم الذي من المتوقع أن يجعل أفغانستان مركزًا عالميًا له، وهي مادة خام رئيسية تستخدم في تصنيع بطاريات أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف وبطاريات السيارات الكهربائية.

**إقامة أطر وساطة:** بغية المشاركة في الخطوات الأولى للدولة الجديدة في أفغانستان، يمكن أن تلعب الصين وروسيا دور الوسيط لتشكيل حكومة انتقالية عبر تجديد طرح ما يسمى "صيغة موسكو" المقترحة في أبريل 2021 أو التعاون مع الصين في إطار ما يُسمى بـ "الترويكا" الموسعة، التي تضم معهما الولايات المتحدة وباكستان. وذلك استنادًا لما سبق أن أقامته كل منهما مع طالبان

عبر تعزيز الرؤية الإيجابية تجاه الحركة، إذ وصفت روسيا قيادات طالبان بـ "الأشخاص العقلاء"، وتطلعت الصين على لسان وزير خارجيتها "وانغ يي" إلى إقامة علاقات صداقة مع الحركة.

**تقوية التحالفات الإقليمية:** في إطار تمديد المعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي بين الصين وروسيا، يمكن أن يعطي الانسحاب الأمريكي من أفغانستان فرصة لتقوية التحالفات الإقليمية للبلدين، فمثلًا قد يمهد التعاون الروسي الهندي لفتح آفاق مشتركة في أفغانستان، وكذلك يمكن للتحالف الصيني الباكستاني أن يعود بمكاسب أكبر على الصين، ومن ثمّ يتزايد النفوذ الصيني والروسي ليشمل القارة الآسيوية في منافسة للهيمنة الأمريكية.

**مجمل القول،** يفرض على الصين وروسيا تقديم الدعم لطالبان وتفهم موقف الحركة، فمن الممكن أن يأخذ الدعم الروسي لطالبان مجالات كثيرة مثل تقديم معونات اقتصادية لحكومة طالبان الجديدة، وإعادة تدريب كوادر أمنية أو عسكرية، فضلاً عن الاستفادة من عوائد تجارة طالبان في الأفيون، مما يسمح لهما بالمزيد من التغلغل في أفغانستان ومن ثم امتداد نفوذهما إلى دول الجوار. لكن رغم ما ذُكر عن أوجه التوافق بين القوتين، والذي يهدف بالأساس إسقاط الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا التوافق سيكون قائمًا بالضرورة على المدى البعيد، فمن الممكن أن تصبح الساحة الأفغانية بعد استقرار الأوضاع بها مجالًا للتنافس بين الصين وروسيا لتعزيز نفوذهما في المنطقة.

# المحور الثاني

## تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوى الإقليمي

# ارتدادات مقلقة... تداعيات صعود طالبان على دول الجوار الإقليمي

* ماري ماهر

مثَّل سقوط العاصمة الأفغانية كابول في أيدي حركة طالبان لحظة حاسمة لمنطقتي آسيا الوسطى وجنوب آسيا ومستقبل تفاعلاتهما الجيوسياسية، نظرًا لتداعياته المحتملة على منظومة الأمن الإقليمي القائمة، وتأثيراته المتوقعة على دور الجوار المباشر وما ورائها، ويرجع هذا بالأساس إلى الأهمية الجيوستراتيجية لأفغانستان التي منحها إياها موقعها في آسيا الوسطى ومن ثم التأثير المتبادل بينها وبين دول جوارها الإقليمي، خاصة باكستان والهند وطاجيكستان وأوزبكستان.

## الهند: ترقب حذر للتداعيات الإقليمية:

**تعتبر دوائر صنع السياسة الهندية أن صعود طالبان سيُفقد نيوديلهي مكانتها الجيوسياسية التي اكتسبتها عبر سياسات متنوعة على مدار العقدين الماضيين، ويُفقدها نظامًا حليفًا استثمرت سنوات في دعمه لتأمين جبتها الاستراتيجية الغربية من المخاطر المحتملة التي يُمكن استعراضها تاليًا:**

**1. قضية كشمير والعلاقات الباكستانية مع طالبان:** تخشى نيودلهي من أن توفر حكومة طالبان عمقًا استراتيجيًا شرقيًا للجماعات المتمردة العاملة في كشمير كجيش محمد وعسكر طيبة وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، التي ترتبط جميعها بصلات مع الحركة، ويتلقى مقاتليهم تدريبات في معسكرات تديرها طالبان بباكستان. ووفق الرؤية الهندية، تعمل طالبان كأداة للسياسة الباكستانية في مجالين؛ أولهم دعم إسلام أباد خلال أوقات الصراع مع الهند وبالتالي تحييد تفوق القوة التقليدية للهند، وثانيهم توفير ملاذات آمنة للمجموعات العسكرية التي تنشرها إسلام أباد على الجانب الهندي من خط السيطرة في كشمير.

**2. تداعيات مقاربة العلاقات الصينية-الباكستانية-الأفغانية:** تعتزم بكين وإسلام آباد تطوير نمطًا تعاونيًا لمواجهة التحديات الناشئة واقتناص الفرص الممكنة، وهو ما تنظر إليه نيودلهي بعين الريبة كونه سيطوق تحركاتها الإقليمية ونفوذها الجيوسياسي، خاصة في ضوء مشروعات التعاون الإقليمي الثلاثية المرجح مُضيها قدمًا الفترة المقبلة وبالأخص ضم أفغانستان إلى مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني بحيث يقطع الأراضي الهندية الخاضعة لسيطرة باكستان بمنطقة كشمير، وهو ما تعتبره نيودلهي تصديقًا افغانيًا رسميًا على انتماء تلك الأراضي بشكل شرعي لباكستان. فضلًا عن أن احتمالات توسع نفوذ الخصم الإقليمي الصيني يعني خصمًا من نفوذ الهند في أفغانستان والمنطقة.

**3. استهداف المصالح الاقتصادية:** يتعلق الأمر بمشروعين استراتيجيين؛ الأول، احتمالات توقف العمل بخط "تابي" لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى باكستان والهند، الذي سيمنح الأخيرين 14 مليار متر مكعب سنويًا، في حالة تدهور الأوضاع الأمنية الأفغانية أو اكتفاء إسلام آباد بالممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني والامتناع عن الانضمام المشروع، كونه سيفقد جدواه الاقتصادية. والثاني، إمكانية تحويل التجارة الأفغانية لتمر عبر موانئ كراتشي وجوادر الباكستانيين بعيدًا عن ميناء تشابهار الذي استثمرت فيه نيوديلهي لتجاوز باكستان، حيث يُعد نافذة للدولة غير الساحلية على آسيا الوسطى كون باكستان لا تسمح لها بوصول بري بما يُشكل عقبة رئيسية أمام تدفق التجارة.

**وترتيبًا على ما سبق،** يسعى المسؤولون الهنود إلى انفتاح محسوب مع طالبان لحماية مصالحها جسده المشاركة على هامش بعض الجولات الخاصة بمسار الدوحة واللقاء الذي جمع السفير الهندي بقطر ديباك ميتال برئيس المكتب السياسي للحركة في الدوحة شير محمد عباس ستانيكزاي. ومع ذلك، ستراقب نيوديلهي مدى قدرة واستعداد الحركة لتطويق الجماعات التي ترى أنها تشكل تهديدًا لها، واختبار رغبتها في تقديم ضمانات لاستمرار التعاون الاقتصادي وعقد صفقات مع دول أخرى بعيدًا عن تأثير إسلام آباد.

## باكستان: نصر مُكلف:

**تشكل أفغانستان مجالًا حيويًا لإسلام آباد، حيث يضمن وصول حليفها الاستراتيجي للحكم في كابول تمدد نفوذها غربًا، استنادًا إلى الروابط التاريخية مع الحركة، واعتبارات الانتماء العرقي إذ ينحدر رئيس الوزراء الباكستاني الحالي من عرقية الباشتون، كما ستكون شريكًا استراتيجيًا لحكومة كابول، وتعمل كوادرها العسكرية كمزود أمني لبناء وتطوير جيش جديد. وفيما يلي نستعرض تأثيرات صعود طالبان على باكستان:**

**1. إعادة بناء النفوذ الإقليمي:** تبرز باكستان كلاعب أساسي على الساحة الأفغانية وشريك إقليمي لابد من طرق بابه إذ ما أراد المجتمع الدولي التحاور مع الحركة؛ وبالفعل شهدت الأيام الماضية زيارات رسمية من وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا وإيطاليا لإسلام آباد. وهناك فرص لتنسيق وتعاون باكستاني-صيني اقتصادي أمني، وباكستاني-روسي سياسي أمني خاصة أن موسكو تعهدت بتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب عبر تزويدها بالمعدات العسكرية، وباكستاني-تركي، وباكستاني-قطري، إلى جانب إمكانية تعزيز العلاقات الدفاعية خارج منطقتها وتوسيع التعاون في مكافحة الإرهاب بما في ذلك مع السعودية والإمارات وقطر.

**2. سحب أفغانستان بعيدًا عن الهند:** تعتبر إسلام أباد كابول شريكًا استراتيجيًا في صراعها مع نيوديلهي، وقد أزعجها وجود قنصليات هندية على طول الحدود الأفغانية الباكستانية، في مدن مثل جلال أباد وقندهار، واعتبرتهم رعاة للعناصر المناهضة لها كجماعة طالبان باكستان ومختلف الجماعات المتمردة البلوشية في الجنوب. وبانهيار حكومة الرئيس السابق أشرف غني تكون الهند قد فقدت حليفًا استراتيجيًا استثمرت فيه أكثر من 3 مليارات دولار على مدار العقدين الماضيين، يترجم لنفوذ باكستاني أكبر على حساب خصمها اللدود. علاوة على أن الأدوار الأمنية المحتملة للصين لتقريب وجهات النظر الأفغانية الباكستانية بشأن الموضوعات الخلافية، ودمج أفغانستان ضمن محاور الربط الاستراتيجي في آسيا الوسطى، سيجذبها بعيدًا عن الهند إلى منطقة نفوذ خصمها الإقليمي الصيني وتعميق ارتباطها بباكستان.

**3. الاندماج ضمن محاور الربط الجيوسياسي:** تأمل باكستان أن تدفع حاجة طالبان لشراكات اقتصادية مشروعات محاور الربط الجيوسياسي بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا قدمًا، بما يكسبها ميزة جيوسياسية كدولة محورية في خطوط نقل الطاقة وممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب، ولعل أهم تلك المشاريع إلى جانب طريق الحرير، مشروع سوق وسط آسيا – جنوب آسيا للطاقة الإقليمية "CASA – 1000" الهادف لنقل الغاز من قيرغيزستان إلى طاجيكستان وباكستان عبر أفغانستان، ومشروع تركمانستان – أفغانستان – باكستان "TAP500 KV line" لنقل الكهرباء من تركمانستان إلى أفغانستان وباكستان.

**4. إحياء العلاقات الاقتصادية:** تعتقد باكستان أنها يُمكن أن تتحول لجسر اقتصادي بين أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى؛ إذ تتم معظم التجارة في أفغانستان عبرها، وبالتالي الربط مع اقتصاد المنطقة الأوسع. علاوة على أن العديد من الشركات الباكستانية ترى في حكومة طالبان فرصة لتعزيز التجارة الثنائية، التي تقلصت من 2 مليار دولار عام 2013 عندما كانت باكستان أكبر شريك تجاري لأفغانستان، إلى أقل من نصف هذا المبلغ بسبب التوترات بين إسلام أباد وحكومة الرئيس أشرف غني.

**ومع ذلك، تؤرق حكومة إسلام آباد أربع قضايا أساسية؛ الأولى،** تحول أفغانستان إلى قاعدة متقدمة لأنشطة حركة طالبان الباكستانية الهادفة لاستبدال النظام القائم بآخر ديني، وحاجاتها إلى ضمانات حقيقية من طالبان لمنع حدوث هذا السيناريو. الثانية، تتعلق بتأجيج التمرد في بلوشستان مع تفاقم الخوف والشعور بانعدام الأمن بين المجتمعات العرقية غير البشتونية ولا سيما في المناطق الحدودية؛ ففي المرة الأخيرة لاستيلاء طالبان على أفغانستان استهدفت مناطق حدودية في ولايتي بلوشستان وخيبر باختونخوا الباكستانية. والثالثة، إمكانية تدفق اللاجئين عبر الحدود الهشة الممتدة بطول 2570 كيلو مترًا في ظل عدم قدرتها على تقديم المزيد من الدعم لعناصر إضافية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية. والرابعة، رفض أفغانستان الاعتراف بخط الحدود الحالية "ديورند" ومطالبتها بحدود تصل إلى مدينة بيشاور شمال غرب باكستان.

## مخاوف مشتركة في آسيا الوسطى... طاجيكستان وأوزباكستان نموذجان:

**ستحكم العلاقة بين طالبان ودول آسيا الوسطى حالة من القلق والحظر كونها تتقاسم مخاوف تتعلق بتصاعد التهديد الإسلامي وانتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، وتنشيط عمليات التهريب والعبور غير المنضبط للأشخاص والمواد المخدرة. وستحاول طالبان تهدئة حدة تلك المخاوف، لكن على كل حال، سنعكس مستويات العلاقات والتفاهمات بين روسيا وطالبان على علاقات الأخيرة بدول آسيا الوسطى. ومن هذا المنطلق نشرح التأثيرات المحتملة على طاجيكستان وأوزباكستان:**

**1. تنامي التهديد الإرهابي:** يتمثل الإزعاج الرئيسي للبلدين في تأثيرات الحركة على تصاعد التهديد الإسلاموي المرتبط بالجماعات الدينية الداخلية المتطرفة الساعية للإطاحة بالحكومات القائمة، أو هروب بعض المقاتلين الطاجيك أو الأوزبك إلى دولهم. **ففي دوشنبه،** تثور المخاوف من إعطاء دفعه لحزب النهضة الإسلامي المعارض المحظور، جنبًا إلى جنب مع احتمالات انتقال المقاتلين الطاجيك المنتشرين عبر الحدود المشتركة والمقدرين بما يتراوح بين 10 آلاف و15 ألف مسلح، ينتمي غالبيتهم لجماعة "أنصار الله" المنصفة إرهابية في طاجيكستان، والمعروفة في أفغانستان بـ "طاجيك طالبان"؛ حيث يسيطرون على نقطة تفتيش أمنية ذات

أهمية استراتيجية وخمس مناطق بالقرب من الحدود في مقاطعة بدخشان الأفغانية. وتتضاعف التحديات الأمنية مع بروز تنظيم داعش-خراسان كفاعل مؤثر واتخاذه من شمال أفغانستان قاعدة لتوسيع الوجود في آسيا الوسطى.

في حين تخشى أوزبكستان إعطاء دفعة "للحركة الإسلامية لأوزبكستان" (IMU) المصنفة أمميًا على قوائم الإرهاب، أو انتقال المقاتلين الأوزبك الساعين للإطاحة بحكومة طشقند وإقامة دولة إسلامية والمتمركزين في شمال أفغانستان، عبر الحدود.

**2. مستوى العلاقات مع حكومة طالبان:** تباعد الموقف الطاجيكي الرسمي عن شركاء آسيا الوسطى وحلفاء معاهدة الأمن الجماعي الذين أظهروا موقفًا أكثر برجماتية مع التركيز على قضية الأمن؛ إذ تشي تصريحات المسؤولين بعدم الاعتراف بحكومة طالبان لا تُمثل فيها الأقليات العرقية كالطاجيك والأوزبك وغيرهم، بما يعني علاقات سياسية متوترة وفاترة تنصرف بالتبعية على العلاقات التجارية المحدودة التي لا تتجاوز 70.7 مليون دولار، وفقًا لتقديرات عام 2020. ومع ذلك، لا يتصور تكرار نموذج قطيعة أعوام ما بين 1996 و2001 مع اختلاف البيئة الإقليمية والدولية التي باتت أكثر استعدادًا للانفتاح على حكومة طالبان، بما في ذلك الحليف الروسي، وعليه، يُعتقد تطوير نمطًا معينًا من العلاقات مع الحركة وحكومتها، عكسه تخفيف حدة اللهجة الإعلامية باستخدام لفظة "الجماعة المسلحة" عوضًا عن "المنظمة المتطرفة".

أما على الصعيد الأوزبكي، فيبدو أن الدولة أكثر انفتاحًا بشأن الاعتراف بحكومة طالبان مقابل الحصول على ضمانات أمنية وتأمين مرور البضائع والتجارة بين وسط وجنوب آسيا.

**ختامًا،** سيكون الترقب والحذر عنوان المرحلة المقبلة في انتظار رؤية مصير الوعود المتكررة التي أطلقها قادة طالبان على مدار الأيام لطمأنة مخاوف جيرانها، وبناء عليه ستتقرر تلك الدول خطواتها المستقبلية بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي ومستوى التعاون مع الحكومة الأفغانية الجديدة.

# هل النموذج الأفغاني قابل للتكرار في سوريا والعراق؟

* محمد عبد الرازق

يلقي الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على البلاد بتبعات وانعكاسات على الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ويطرح تساؤلات حول احتمالات تكرار السيناريو الأفغاني في كل من سوريا والعراق تحديدًا، خاصة وأن إدارة الرئيس جو بايدن حددت خلال جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بين واشنطن وبغداد تاريخ 31 ديسمبر2021 لانسحاب قواتها القتالية من العراق، إذ يُقدر عدد القوات الأمريكية هناك بنحو 2500 جندي. وفي المقابل تتباين الرؤى داخل إدارة بايدن بشأن سحب القوات من سوريا والتي يقدر عددها بنحو 900 جندي. وسيُحدث هذا الانسحاب المحتمل من العراق وسوريا آثارًا كبيرة على المشهد العام في البلدين.

## تداعيات الانسحاب الأمريكي المحتمل من العراق:

كان خروج القوات الأمريكية من العراق مطلبًا أساسيًا للميليشيات العراقية والكتل السياسية التابعة لها التي استصدرت قرارًا من البرلمان (6 يناير) بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق. ومن ثم فإن سحب الولايات المتحدة لقواتها سيُترجم فوريًا بوصفه انتصارًا هائلًا لهذه الميليشيات وبالتبعية لإيران على "الاحتلال الأمريكي".

ومثّلت تجربة حركة طالبان في أفغانستان تجربة ملهمة للعديد من الفصائل والميليشيات في المنطقة، وقد ترى فيها الميليشيات العراقية نموذجًا تسعى إلى محاكاته، خاصة مع استهدافها المتواصل للقوات والقواعد الأمريكية في العراق. وبالنظر إلى احتمالات استمرار تعقد جولات التفاوض في فيينا بشأن الاتفاق النووي الإيراني، فإن هذا الاستهداف قد تزداد وتيرته بهدف السيطرة على القرار العراقي، والضغط على القوات الأجنبية المتبقية، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والعسكرية لإيران جراء الانسحاب.

وفي الوقت الذي لا تزال الحكومة العراقية تكافح فيه من أجل مجابهة "السلاح المنفلت" وضبط سلوك ميليشيات الحشد الشعبي، فإن انسحابًا أمريكيًا كاملًا قد يقوض هذه الجهود، ويحدث خللًا أمنيًا جسيمًا قد ينزلق العراق بموجبه إلى الفوضى أو إلى صراع داخلي بين الميليشيات، مع عدم امتلاك الجيش العراقي القدرة الكاملة للسيطرة على الأوضاع الأمنية، وتوغل النفوذ الأمني للميليشيات.

كما يمكن أن يعزز الانسحاب الأمريكي المخاوف لدى الأكراد من احتمالات استهدافهم من قبل الميليشيات ردًا على تحالفهم مع الولايات المتحدة. فضلًا عما سيمثله ذلك الانسحاب من إخلال بالتوازن القائم في العراق بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد والذي حظي بموجبه الأكراد على بعض المكتسبات. ولذا فإن هناك موقفًا كرديًا رافضًا لسحب القوات الأمريكية، وقد تُبقي واشنطن بموجبه على قواعدها العسكرية في إقليم كردستان.

وعلى جانب آخر، سيضر الانسحاب بالعمليات الأمريكية في سوريا لأن الدعم الأساسي لقواتها في سوريا يأتي من قواعدها في العراق. ولذلك ستُبقي واشنطن على وجودها في القواعد العسكرية بالدول المحيطة بالعراق مثل الكويت والبحرين لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، لا سيّما وأن الانسحاب سيسمح لتنظيم داعش -الذي تتزايد وتيرة عملياته مؤخرًا بشكل مطرد في محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين وبغداد- بتوسع عملياته والعودة لاستراتيجية السيطرة الميدانية.

## تداعيات الانسحاب الأمريكي المحتمل من سوريا:

على العكس من العراق فإن حجم القوات الأمريكية في سوريا قليل، بجانب أن تمركزها محدد في شمال شرق سوريا فقط، وعلى الرغم من ذلك سيكون للانسحاب آثار على المشهد السوري بوجه عام؛ إذ سيضيف المزيد من النفوذ ومساحات التحرك لتركيا وخاصة فيما يتعلق بمناطق الشمال الغربي التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة المدعومة من أنقرة، ومناطق الشمال الشرقي التي تسيطر عليها الأكراد والتي ستزيد احتمالات أن تشن تركيا عمليات عسكرية جديدة عليها، وهو ما يمكن أن تستغله موسكو في مساومة الأكراد على الحماية من الهجوم التركي مقابل التفاوض والعودة للحكومة المركزية في دمشق، لا سيّما وأن الانسحاب الأمريكي سيقيد المسارات المستقبلية لهم، وينهي تطلعهم إلى الاستقلال، وسيصبح أقصى ما يمكنهم فعله هو التفاوض مع النظام السوري للوصول إلى صيغة من الإدارة الذاتية شبيهة بإقليم كردستان العراق.

وستصبح روسيا بموجب الانسحاب الفاعل الوحيد تقريبًا والناظم الأساسي للمشهد داخل سوريا، وخاصة بعد التفاهمات التي جرت بين واشنطن وموسكو في سوريا مؤخرًا بشأن آلية توصيل المساعدات، وهو أمر يُضاف إلى الجهود التي بذلتها خلال الفترات الماضية لترسيخ وضبط العلاقات مع مختلف الفواعل مثل الأكراد والمعارضين في درعا، بجانب تركيا وإيران التي سيعطيها الانسحاب حرية حركة لنشاطها التسليحي والعملياتي بين سوريا والعراق. وقد يسهل من مساعيها لإنشاء جسر يربط بين إيران وسوريا ولبنان وصولًا إلى البحر المتوسط.

وبالتوازي مع ذلك، لا يزال تنظيم داعش ناشطًا في سوريا وخاصة في البادية السورية الممتدة من ريف دير الزور إلى ريف دمشق، وهو ما يثير مخاوف وخاصة لدى الأكراد من

أن التنظيم قد يستعيد نشاطه السابق ويقتحم المناطق التي سبق وأن طردته منها قوات سوريا الديمقراطية والولايات المتحدة. وقد يصعب الانسحاب أيضًا من مهمة النظام وروسيا في التخلص من الفصائل المسلحة في إدلب وخاصة هيئة تحرير الشام التي رأت في سيطرة طالبان على كابول فتحًا ونصرًا كبيرًا، وتطمح إلى زيادة عملياتها ونشاطها ليتعدى حدود إدلب، واستعادة المناطق التي فقدتها لصالح النظام السوري.

## هل يتكرر النموذج الأفغاني؟

يشير إصرار الرئيس الأمريكي جو بايدن على إتمام قرار الانسحاب من أفغانستان الذي اتخذه سلفه دونالد ترامب إلى أنه قد يستمر في اتباع نهجه فيما يتعلق بالانتشار العسكري الأمريكي، خاصة وأن قرار الانسحاب من العراق بنهاية العام الجاري مهّد له ترامب بتخفيض حجم القوات. ذلك فضلًا عن أن ترامب أعلن سحب القوات الأمريكية من سوريا بعدما أعلن النصر على تنظيم داعش بعد مقتل قائده أبو بكر البغدادي، ثم استعاض عنه بخفض عدد القوات.

وكان هدف إدارة بايدن من إعلان سحب القوات القتالية من العراق بنهاية العام هو إرضاء الداخل الأمريكي وتنفيذ التعهدات الانتخابية، والتخلص من الضغوط التي تفرضها الميلشيات بالاستهداف المتكرر للقوات والقواعد، والتي تفرضها على رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والمطالبة بإخراج القوات، ودعم جهود الكاظمي في مواجهة هذه الميلشيات و"السلاح المنفلت". ولكن واشنطن في سبيل ذلك لن تتخلى تمامًا عن وجودها ونفوذها العسكري في المنطقة الذي يعد وجودها في العراق أحد ركائزه المهمة.

ولذلك فإنها على الأرجح ستنفذ انسحابًا محدودًا، وستبقي على عدد من القوات لمساعدة الجيش والقوات الأمنية في المهام الاستشارية والتدريبية والاستخبارية، وستعيد انتشار بعض القوات أو تعديل مهامها وإخلاء عدد من القواعد العسكرية، والإبقاء على القواعد الموجودة في كردستان.

ويشير الإطار العام لوجود القوات الأمريكية في العراق وسوريا إلى احتمالات ألا يكون سحب الولايات المتحدة لقواتها المتركزة في الشمال الشرقي قريبًا، مدفوعًا بهدف محاربة الإرهاب. ويبدو أنه سيعتمد على التفاهمات بين موسكو وواشنطن، وجلسات الحوار التي تعقد بين مسؤولي البلدين بشأن القضايا محل الاهتمام وفي مقدمتها الملف السوري. ولو قررت الولايات المتحدة سحب قواتها المتمركزة في شمال شرق سوريا من المحتمل أن يكون ذلك الانسحاب بتنسيق وتفاهم مسبق مع موسكو

**إجمالًا**، لا يمكن لواشنطن المغامرة بخسارة نفوذها العسكري الخارجي كله، ولذلك فان الانسحاب الكامل من العراق وسوريا قد لا يتأتى في الأمد المنظور، وفي كل الأحوال يصعب تكرار ما حدث جراء الانسحاب من أفغانستان في العراق وسوريا على خلفية اختلاف طبيعة التدخل من البداية؛ إذ إن الولايات المتحدة كانت تدير الدولة الأفغانية، ولذا كان انسحابها الفوضوي إيذانًا بانهيار الدولة، وهو الأمر غير المتحقق على الإطلاق في الحالتين العراقية والسورية.

# هل يمتد المشروع التركي في آسيا ليشمل أفغانستان؟

* حسين عبد الراضي

* محمود قاسم

تسعى أنقرة لتوظيف الفراغ الحادث في أفغانستان، بعد انسحاب الولايات المتحدة وصعود طالبان للحكم، لحصد أقصى درجات النفوذ في الدولة الراغبة باستعادة اتزانها بكافة المجالات، وتتطابق أنماط الحركة التركية مع المراحل المبكرة لتدخل أنقرة وترسيخ نفوذها في عدد من المناطق والدول، والتي صارت تاليًا نقاط ارتكاز لتطبيق استراتيجيتها للتوسع الإقليمي والمعروفة بـ "العثمانية الجديدة". ويثير هذا النهج عدة تساؤلات حول الأهداف التي تحرك الدور التركي بالمشهد الافغاني، وطبيعة الأدوات المعتمدة لتحقيقها، وصولًا للتحديات والعقبات التي تواجه الطموح أنقرة لتوظيف فراغ ما بعد الانسحاب للتمدد في كابول، وهي تساؤلات سنسعى للإجابة عنها تاليًا.

## أهداف تركيا في أفغانستان:

تمثل الحالة الأفغانية نموذجًا مثاليًا لتطبيق الاستراتيجية التركية للتوسع الإقليمي، حيث صعود قوة تتوافق إيديولوجيًا مع رؤيتها الداعمة لوصول تيارات الإسلام السياسي للحكم، ووجود قوميات تركية ترتبط بها بشكل وثيق، بالإضافة للخبرة التي اكتسبتها بالميدان الافغاني عبر عملها ضمن حلف شمال الأطلنطي على مدار عشرون عاماً، فضلًا عن رصيدها المتعلق بعمليات التنمية والإغاثة المُرسخ لقبول أنشطتها في كابول. ويمكن تقسيم أهداف تركيا للانخراط والتمدد بالساحة الأفغانية لعدة مستويات، تتعلق بعضها بتجاوز الصعوبات السياسية والاقتصادية بالداخل، والأخرى ترتبط بدعم وتمكين المشروع التركي للتوسع الإقليمي في آسيا، فضلًا عن تلك المتصلة بتعزيز المكانة التركية داخل دوائر العلاقات الدولية، ونستعرض فيما يلي أبرز تلك الأهداف.

**أولًا: أهداف تتعلق بالداخل التركي:** تحاول أنقرة تقديم دوراً خارجياً ناجحاً وتوظيفه لصالح الحزب الحاكم في الداخل المحتقن سياسيًا والمتأزم اقتصاديًا، لاسيما في ضوء الرفض المتصاعد لتكرار النموذج التركي في ليبيا وسوريا، والخسائر المعنوية التي صدرتها التجارب المصرية والتونسية. وتراهن على النتائج الاقتصادية لعمليات إعادة الاعمار، وابتزاز أوروبا بملف لاجئون جدد، فضلًا عن إعادة رسم صورة قوية للنظام كقوة تعيد لتركيا مكانتها واعتبارها، لتحسين الوضع الاقتصادي ومواجهة الانتقادات التي توجهها المعارضة لنظام العدالة والتنمية.

**ثانيًا: أهداف ترتبط بالمشروع الإقليمي:** ترى تركيا في الحالة الأفغانية فرصة لتدعيم قواعد مشروعها للتوسع الإقليمي، ومناوئة أو قطع الطريق على القوى المتنافسة معها كإيران. فضلًا عن تعزيز روابط القوميات التركية في آسيا الوسطى، استثمارها في تدعيم مكانتها بتلك المنطقة. وتشبيك أنشطتها مع المحور الذي صاغته بالشراكة مع الدوحة بالسابق، وتوظيف الملف الافغاني كصيغة دامجة لقوى إقليمية صاعدة مُتقاربة بالفعل معها مثل باكستان.

**ثالثًا: أهداف تتصل بالمشهد الدولي:** تستهدف أنقرة تعزيز مكانتها دوليًا عبر الظهور كقوة قادرة على تحقيق السلام والاستقرار بمناطق الاضطراب، وأن تكون النافذة الغربية على أفغانستان بعد خروج القوات الدولية منها. بالإضافة لإظهار أنها الدولة العضوة بحلف الناتو القادرة على تحقيق أهدافه في الميادين التي يصعب عليه العمل فيها، والتلويح للمجتمع الدولي بأنها دولة مركزية لديها دور محوري في كافة القضايا المستعصية التي تشغل مساحات كبيرة من حساباته.

## أدوات تركيا في أفغانستان:

فعَّلت تركيا مزيجًا من أدوات الانخراط والحضور لحصد النفوذ الأكبر بالمشهد الأفغاني، وتضمنت الانخراط إغاثيًا وتنمويًا، فضلًا عن الحضور دبلوماسيًا، وتوظيف القومية التركية، بالإضافة للوجود عسكريًا بصيغة غير قتالية، وهناك عدة أدوات يمكن أن توظفها تركيا في سياستها تجاه أفغانستان، **أهمها:**

**أولًا: الانخراط إغاثيًا وتنمويًا:** مثلت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) أبرز أدوات أنقرة لحصد النفوذ في أفغانستان، حيث نفذت الوكالة نحو (1300) مشروع في مختلف المجالات خلال الأعوام الخمسة الماضية، كما تلقت كابول قُرابة (32) مليون دولار منها كمساعدات تنموية (عام 2019)، ما جعلها خامس أكبر متلقٍ للمساعدات التركية في هذا العام. وواصلت أنقرة التسرب للمنظومة التعليمية عبر مؤسسة المعارف التركية، حيث تمتلك بالوقت الراهن نحو (25) مدرسة في (7) مقاطعات، فضلًا عن تبعية العديد من الجامعات الأفغانية لذات المؤسسة.

**ثانيًا: الحضور دبلوماسيًا:** حرصت أنقرة على تنسيق تحركاتها دبلوماسيًا بنمط متعدد المستويات مع كافة الأطراف الأفغانية، عبر تدشين منصات دبلوماسية للحوارات الثنائية ومتعددة الأطراف، ومن أبرزها "منتدى

إسطنبول" الذي عقد منه (8) نسخ بالفترة من 2007-2014، فضلًا عن التحركات التركية نحو رعاية مفاوضات السلام، بين طالبان والحكومة الأفغانية، وإعلانها عن استضافة بعض جولات المفاوضات والتي سميت بـ "مؤتمر السلام".

**ثالثًا: توظيف القومية التركية:** وظفت أنقرة روابطها الوثيقة بالمكونات والجماعات المحلية الأفغانية ذات الأصول التركية، تمثل نحو 12% من السكان موزعة بين التركمان 3% والاوزبك 9%، لتعزيز حضورها بالمشهد الافغاني، كما سعت لتشبيك ذوي الأصول التركية الافغان ونظرائهم بآسيا الوسطى لتحقيق أقصى قدر من النفوذ بعد الانسحاب الأمريكي.

**رابعًا: الوجود عسكريًا بصيغة غير قتالية،** تشارك أنقرة ضمن القوة الدولية "إيساف" منذ عام 2001، فضلًا عن مهمة الدعم الحازم (2015)، وبعثتها العسكرية تتجاوز الـ (5000) جندي. وقد اشتمل الحضور التركي على تأمين مطار كابول، بأكثر من (600) جندي. فضلًا عن تدشين مراكز تدريب، والاضطلاع بالدور الأكبر في مهمة تدريب قوات الجيش والشرطة، وتشير التقديرات لتلقي نحو (5000) عنصر بالجيش، وما يزيد عن (9000) ضابط شرطة، تدريبًا بتركيا حتى مارس 2021.

## تحديات محتملة أمام دور تركي موسع في أفغانستان:

تدرك أنقرة أن رغبتها بالتمدد وحصد نفوذ مضاعف في أفغانستان يمكن أن تواجه بالعديد من العراقيل والعقبات، والتي تتصل بطبيعة الحال برفض المعارضة داخليًا لسلوك النظام، أو تلك المتعلقة بموقف القوى الإقليمي والدولية المتقاطع مع هذا الطموح المؤثر سلبًا على مصالحها، بالإضافة لموقف طالبان ذاته المتراوح بين الرفض والقبول. **ونشير تاليًا لأبرز التحديات القائمة بوجه رغبة التمدد التركية:**

**أولًا: فقدان الداخل ثقته بسلوك النظام:** يواجه النظام تحدٍ داخلي يتعلق بدعوات المعارضة لإجراء انتخابات مُبكرة، في ظل تراجع شعبية العدالة والتنمية، والانتقادات الداخلية المرتبطة بالقيود المفروضة على الحقوق والحريات، فضلًا عن تراجع الأداء الاقتصادي للدولة وتحميل أردوغان مسئوليته بشكل كبير، ورفض قطاع واسع لخوض مغامرات خارجية أخرى غير محسوبة تضاعف الأزمة الاقتصادية وتشوه صورة تركيا بالخارج.

**ثانيًا: حسابات التنافس الإقليمي والدولي:** الانخراط في أفغانستان يعني الدخول في منافسة مباشرة مع دول كبرى كالصين وروسيا، بالإضافة لإيران التي تمتلك جوار جغرافي مباش معها، وتتقارب رؤية الدول الثلاث في مخاوفها من أن تصبح أنقرة مهددة لمصالحها الاقتصادية أو تقود تحركاتها لتأجيج تهديدات الإرهاب، فضلًا عن كونها عضوًا بالناتو ما يعني وجود قوة عسكرية حليفة للغرب في المجال الحيوي للدول الثلاث.

**ثالثًا: تراوح موقف حركة طالبان:** يعكس موقف طالبان، المطالب بخروج القوات التركية ثم التفاوض مع أنقرة لتشغيل مطار العاصمة، درجة من المراوحة تثير مخاوف الأخيرة من عدم القدرة على الاعتماد بشكل كامل على طالبان، وإمكانية أن تذهب لتقييد تحركاتها إذا ما وجدت أن تركيا تمس بسيادتها أو نفوذها التام على الداخل الافغاني، ما يُعد مصدرًا للقلق وعدم اليقين بالنسبة لها.

**وفي الأخير،** من المرجح أن تبادر تركيا بالاعتراف بحكومة طالبان لدعم نفوذها في منطقة تعتبرها حيوية لمصالحها الاستراتيجية والتعامل مع القوى الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بها وبما ينعكس على الملفات التي تمس مصالحها وتشهد نوعا من الاشتباك مع تلك القوى. ولذلك يبدو التمدد التركي في أفغانستان احتمالًا قائمًا رغم العقبات والتحديات المُعرقلة، وسيتوقف مدى نجاح أنقرة على تحصيل النفوذ في كابول، وتضمينها - بدرجة أو بأخرى- في سياق ومسار مشروع "العثمانية الجديدة"، على فعالية الأدوات التركية ومستوى التأثير الذي ستحققه لتعزيز الحضور دون الوقوع في مأزق يشعل الرفض الداخلي والدولي لتحركاتها كما حدث بعواصم أخرى.

# التعاون الحذر: السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان طالبان

* د. محمد مجاهد الزيات

رغم العداء القائم بين إيران وحركة "طالبان" والذي تبلور بوضوح قبل عام 2001 وتركز الصراع على العامل المذهبي بين الطرفين، فإن إيران استشرفت مسار الأحداث في أفغانستان، بعد أن تنبهت لتغير التوجه الأمريكي واتجاهها للتفاوض مع طالبان تمهيداً لانسحابها من هناك. ولذلك استعدت لعودة طالبان لتصدر المشهد السياسي في أفغانستان، وأجرت اتصالات متعددة مع الحركة وتؤكد مصادر مختلفة وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين إيران وأفغانستان، حيث اعتبرت مجموعات طالبان المتواجدة في مناطق الحدود مجالا لتهريب المنتجات الإيرانية واختراق الحصار المفروض عليها، حيث تمثل أفغانستان مساراً مهماً على هذا المستوى. فقد بلغت الصادرات الإيرانية إليها أكثر من 2 مليار دولار، وكذا العلاقات التجارية بين إيران وافغانستان جيدة جداً، فقد كانت أفغانستان تستورد الغاز والنفط من إيران سابقاً وبعد وصول طالبان إلى السلطة استمرت الإمدادات الإيرانية من النفط والغاز.

## إيران وطالبان... تعاون حذر:

رغم التصالح الإيراني مع حركة "طالبان" والترحيب بوصولها للحكم، فإنها لم تغفل عامل الحذر حتى تتضح سياستها بصورة واضحة، وفي أفغانستان يوجد تنظيم "الفاطميون" الذي ينتمي لهزاره أفغانستان الشيعية، وعناصره الموجودة في سوريا تخدم مصالح إيران وحرسها الثوري هناك. ويضم هذا التنظيم حوالي عشرة آلاف مقاتل، يمكن أن تستخدمهم إيران عند الضرورة للضغط على طالبان إذا ما اقتضى الأمر.

كما تتحسب إيران لتنامي أدوار قوى إقليمية مجاورة لأفغانستان خاصة باكستان، فبعد عودة طالبان إلى حكم أفغانستان يُعتقد أن باكستان ستقيم علاقات وثيقة معها و تبذل جهوداً حثيثة لتحقيق هذا، فقد زار مدير المخابرات الباكستانية فايز حميد كابل والتقى بالمسؤول السياسي لطالبان الملا عبد الغني بردار. وكان من الملفت اعتراض إيران على المساعدة التي تقدمها باكستان لأفغانستان في مواجهتها للمعارضة، حيث تم نشر تقارير عن تقديم باكستان المساعدة لمقاتلي طالبان في المعارك الدائرة للسيطرة على منطقة بانشير، وإمدادها بطائرات مسيرة، رغم نفي باكستان لهذا الادعاء. وقد نددت إيران في مؤتمر صحفي لوزارة الخارجية الإيرانية، على لسان المتحدث باسم الوزارة سعيد خطيب زاده بضربات الطائرات المسيرة، بما يرجح ألا تسمح إيران بأن تكون أفغانستان مجالا لتنامي أدواراً إقليمية قد لا تتفق وتوجهات السياسة الإيرانية.

ومن الواضح أيضا أن إيران سوف تسعى للتعامل الإيجابي مع حكومة طالبان، طالما ابتعدت هذه الأخيرة عن الصراع المذهبي على اعتبار أنها تجربة حكم ديني تروج له إيران، لكن يظل الاختلاف العقائدي سبباً لكثير من المشكلات المحتملة إذ تخشى إيران من طغيان المذهب السني وتفرعاته في أفغانستان مما يشكل بؤراً لاستهداف المذهب الشيعي الذي تعمل إيران على نشره وتوسعته. ونجاحها في تثبيت نفوذ لها في أفغانستان يتيح لها صياغة توازن مع قوى إقليمية منافسة لها في الشرق الأوسط مثل تركيا، وتفتح مجالا لحوارات مصلحية مع كل من روسيا والصين.

وقد التزمت إيران الصمت تجاه ما تقوم به طالبان منذ سيطرتها على البلاد، وبحسب موقع وزارة الخارجية الإيرانية تحدث وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى نائب الرئيس الأفغاني السابق عبد الله عبد الله وناقش تشكيل "حكومة شاملة تضم جميع الجماعات العرقية والفصائل الأفغانية"، وتركز إيران بشكل متزايد على ضرورة ضم كل المجموعات العرقية لأي حكومة افغانية جديدة والطاجيك هم ثاني أكبر مجموعة عرقية في أفغانستان البالغ عدد سكانها 40 مليون نسمة، ويمثلون أكثر من ربع السكان. والطاجيك من أصول إيرانية ولغتهم هي الداري، إحدى لهجات اللغة الفارسية. ويعتبر وادي بانشير وهيرات وبعض المقاطعات الشمالية الأخرى معاقل للطاجيك.

أي أنه على مستوى السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان في ظل حكم حركة طالبان لها، سوف تستمر قادرة على التأثير في الشأن الأفغاني والسياسات الدولية المعنية به، مع حرصها على مراقبة سياسات طالبان وتحديد درجة الثقة في هذه السياسات، واستثمار فرص تنمية نفوذها في أفغانستان.

## تأثير الوضع في أفغانستان على الجولة الجديدة من المباحثات في فيينا:

تجيد إيران التفاوض، ولديها خبرة كبيرة في التفاوض مع الدول الغربية سواء في مرحلة ما قبل الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، أو في المباحثات الجارية في فيينا والتي انعقدت في إطارها عدة جولات لم تحقق تقدما مؤثرا في اتجاه عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي أو التوصل لاتفاق جديد. ولا شك أن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان على النحو الذي تم، سيمتد تأثيره للجولات القادمة من المفاوضات، سواء لانشغال واشنطن باحتواء التداعيات التي نتجت عن الانسحاب المذكور، أو لتوظيف إيران لنفوذها المتوقع تزايده في أفغانستان.

وتشير التقديرات إلى أن إيران ستعمل على الضغط على الولايات المتحدة للحصول على تنازلات أمريكية من أجل حماية اقتصاد إيران من العقوبات، وستسعى إيران أيضاً إلى التأكد من أنها قد حسمت وبشكل كامل قدرة الولايات المتحدة على إعادة فرض العقوبات ضمن الاتفاق النووي نفسه. خاصة وأن إدارة بايدن كانت قد تعهدت بالعودة إلى الصفقة كما هو مكتوب بل وأظهرت حسن النوايا عبر رفض تغيير النظام، وأعلنت أيضاً عن نيتها تقليل الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، ودعم المشاركة الإقليمية مع إيران بل أن الإدارة غضت الطرف عن مشتريات الصين

من النفط الإيراني كإشارة لطهران على حسن نية واشنطن.

إن الانسحاب الأميركي من أفغانستان يصب في صالح طهران حيث إن "غياب القوات الأميركية في أفغانستان يجعل السياسة الخارجية لإيران في المنطقة أكثر حزماً، خاصة إذا ما وظفت إيران هذا الانسحاب لإثبات أن واشنطن غير جديرة بالثقة وأن الالتزامات الأميركية لا تعني شيئاً، ويكون دافعاً لتأجيل التفاوض بما يتيح لإيران فرصة أكبر لتطوير برنامجها النووي، خاصة وأن إدارة بايدن تتعجل التوصل إلى اتفاق نووي، بينما يبدو أن إدارة رئيسي قررت أنها يمكن أن تتمهل وأن تقود صفقة رابحة من وجهة نظرها.

**مجمل القول**، أنه على الرغم من أن إيران تحتاج بشدة إلى رفع العقوبات الأميركية المؤلمة عن اقتصادها من خلال اتفاق نووي جديد، فإن طهران تعتبر إدارة بايدن إلى حد كبير ضعيفة" ولا شك أن تلك الصورة تتأكد بشكل أكبر من خلال عجز بايدن عن تنظيم الانسحاب الأميركي من أفغانستان بشكل صحيح، وهو الذي ولاشك سيدفع طهران على الأرجح إلى البحث عن موقع قوة عندما يتعلق الأمر بالاتفاق النووي. أي أن إيران ستتجه لاستثمار الورقة الأفغانية للتعامل مع الولايات المتحدة ومنطقة الخليج وكل دول الجوار خاصة بعد خروج القوات الأمريكية من جوارها ولا يتوقع أن تحدث تفاهمات مع تركيا كما حدث في سوريا حيث تعتبر إيران أفغانستان أمن مباشر بالنسبة لها. من المتوقع أن تتجه دول الخليج خاصة السعودية ودولة الإمارات إلى تطبيع علاقاتها مع حكومة طالبان لموازنة مواقف القوى الإقليمية الأخرى.

# تحالفات بديلة لملء الفراغ الاستراتيجي الأمريكي في أفغانستان: روسيا وتركيا نموذجاً

* نوران عوضين

تعكس التطورات الميدانية في الساحة الأفغانية مشهدًا من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، فهي وإن اتفقت جميعها على بعض الأهداف، من أهمها تحقيق الاستقرار، وتقويض مساحات تحرك التنظيمات الإرهابية وقدراتها، فسيظل لدي كل طرف أهدافه ومصلحته الخاصة من حيث الحضور ومستوى الاشتباك مع القضية الأفغانية، ولكن سيتحدد مدى القدرة على تحقيق ذلك بناءً على ما يمتلكه كل طرف من مساحات حركة وتفاهم مع السلطة الأفغانية الجديدة المتمثلة في حركة طالبان. في ظل هذا السياق، يبرز الانخراط التركي الروسي الذي يعيد إلى الأذهان مشهد التعاون التركي الروسي بالصراعات المختلفة. وعليه، يبرز التساؤل حول مدى ما تتيحه الساحة الأفغانية من احتمالية لتبلور فصلًا جديدًا من فصول التعاون التركي الروسي على الساحة الدولية، لاسيما أن لكل من الطرفين أهدافه الخاصة من الانخراط والمشاركة.

## دوافع التعاون التركي الروسي حول أفغانستان:

**تتأسس فعالية التنسيق والتعاون التركي الروسي داخل أفغانستان على ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في:**

**أولًا، توافق الرؤى حول مستقبل أفغانستان:** يتفق الطرفان التركي والروسي على ضرورة فرض الاستقرار داخل أفغانستان، بما يعنيه ذلك من تشكيل حكومة ممثلة لجميع مكونات المجتمع الأفغاني بكامل أطيافه تضمن إحكام السيطرة السياسية على أنحاء البلاد، بما يحقق استقرار الأوضاع الأمنية، وكذا استمرار تدفق المساعدات الدولية التي من شأنها توفير قدر من الاستقرار المجتمعي، لقدرتها على التأثير في الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين الأفغان، وسينعكس ذلك بالإيجاب على استقرار منطقة آسيا الوسطى التي تعد مجال نفوذ حيوي للدولة الروسية، وكذا للحيلولة دون حدوث موجة جديدة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى تركيا.

**ثانيًا، التوافق حول حتمية التعاون مع حركة طالبان:** تتفق كلًا من تركيا وروسيا حول أهمية إرساء حوار وتعاون مستمر مع حركة طالبان، ولجأ كلا الطرفين إلى تفعيل قنوات للحوار والتواصل مع الحركة حتى قبل إتمام سيطرتها على العاصمة الأفغانية. وعقب إتمام السيطرة، أطلق الجانبان، الروسي والتركي، تصريحات إيجابية بشأن ما أصدرته الحركة من خطاب سياسي يحمل مضموناً سلمياً.

وبالرغم من ذلك، فإن الإشارات الإيجابية وحرص الطرفين على الحوار لم ينعكس على موقفهما الرسمي المتمثل في عدم اعترافهما بسلطة طالبان كحاكم فعلي لأفغانستان حتى تاريخه، حيث يفضل كلا الجانبين التعامل بشكل براجماتي، يقوم على نهج الحوار بجانب ملاحظة ما ستؤول إليه سياسات طالبان، بل ومستقبل الدولة الأفغانية. وبحسب نائب وزير الخارجية الروسي أوليغ سيرومولوتوف، فإن روسيا لن تتعجل في رفع حركة "طالبان" من قائمة الإرهاب، ولن تعترف بالسلطة الأفغانية الجديدة، إلا بعدما ترى خطواتها العملية. وفي تصريحه عن تشكيل طالبان لحكومة انتقالية جديدة، صرح الرئيس التركي بأنه من الضروري متابعة مسار هذه الحكومة عن كثب. وفي وقت سابق من هذا التصريح، أكد وزير الخارجية التركي بأنه "لا حاجة للمسارعة" إلى الاعتراف بحكم طالبان، بل ودعا المجتمع الدولي إلى التريث قبل الاعتراف بحكم تلك الحركة.

**ثالثًا، نجاح الطرفين في إدارة خلافاتهما السابقة:** من سوريا إلى ليبيا إلى ناجورنو كاراباخ، تبرز التفاهمات التركية الروسية بشأن تلك الصراعات كنموذج لكيفية التوفيق بين المصالح المتعارضة وإدارة الاختلافات. وبالرغم من وقوف الطرفين التركي والروسي على الجبهة المقابلة للطرف الأخر في الصراعات السالف ذكرها، إلا أنهما قد نجحا – وتحديدًا القيادات السياسية للبلدين - في التوصل إلى مواءمات تحول دون أن يترتب عن انخراطهما أي تفاقم للصراع بما يؤثر على مجريات علاقاتهما الثنائية، وهو ما يمكن تصور البناء عليه في أفغانستان، وربما تكون الأخيرة سياقاً مناسباً لتعزيز التعاون لتبنيهما تقريباً نفس وجهات النظر بشأن التطورات الجارية وما ينبغي أن تؤول إليه الأمور في نهاية المطاف، ولتكون تلك الساحة مجالًا خصبًا للتعاون بين تركيا وروسيا.

## عقبات التنسيق التركي الروسي في أفغانستان:

على خلاف مؤشرات التعاون التركي الروسي المحتمل، تبرز على الجانب الآخر مجموعة من العقبات التي تقف أمام تنسيق روسي تركي متكامل حيال الملف الافغاني، **تتمثل في:**

**أولًا، اختلاف أولويات التدخل:** فعلى الرغم من التقارب الكبير في رؤاهما حول أهمية استقرار الدولة الأفغانية، ولكن يستند تحرك كلا الطرفين على مجموعة من الأولويات التي تخدم بالأساس رؤيته ومصالحه القومية. ففي الوقت الذي تتحرك فيه تركيا داخل الملف الأفغاني استنادًا إلى الرغبة في بروزها

كلاعـب إقليمـي فاعل سـواء إزاء دول آسـيا الوسـطى أو إزاء الغرب، تسـتهدف روسـيا من تدخلها حماية حدودها وحـدود نطـاق مجالهـا الحيـوي. بعبـارة أخـرى، يسـتند التدخـل الروسـي داخـل السـاحة الأفغانية علـى حماية أمنهـا القومـي المباشـر. وفـي ظـل اختـلاف الأولويات، مـن المحتمل أن يختلـف الطرفان الروسـي التركي أيضًا حـول أولويـة وطبيعـة الإجـراءات المتبعة.

علـى سـبيل المثـال، في ظـل المسـاحات التـي تتمتع بهـا تركيـا داخل فئـات المجتمـع الأفغاني، قد تسـتغل تركيا هذا النفوذ لامتلاك مسـاحة مـن الحركة الميدانية أو السياسـية لتنظيمـات قد تراها روسـيا تهديـدًا لأمنها القومـي. واسـتنادًا لخبرتهـا السـابقة مـن حربهـا فـي أفغانسـتان ومـا واجهتـه مـن عمليـات إرهابيـة وحروب وجهاديين كانـت منطلقاتهم من أفغانسـتان، فمن غير المتوقع أن تسـمح روسـيا بصعـود تلـك التنظيمات، أو أن تقـف سـاكنة أمـام أي إجراء أو سياسـات من شـأنها إحـداث ارتـدادات سـلبية علـى اسـتقرار الجمهوريـات المسـلمة (أو المكـون المجتمعي المسـلم) فـي الاتحاد الفيدرالي الروسـي.

**ثانيًـا، محـاولات تركيـا تحسـين علاقتها مع الغـرب عبر أفغانسـتان:** علـى الرغم من السـعي التركي نحـو تقديم نفسـها في أفغانستان بشـكل مجرد عن الغرب أو الناتو، إلا أن تحركاتهـا تكشـف عـن سـعيها توظيـف السـاحة الأفغانيـة لصالح إعـادة ضبط علاقاتها مـع الغرب، ولعل اقتراحهـا السـابق بشـأن تأميـن مطـار كابـول هـو أبـرز دليـل علـى ذلـك. فعلى الرغـم مما لاقـاه الاقتـراح من معارضـة روسـية، وكذا معارضة من جانـب حركة طالبان فـي بدايـة الأمر، ولكـن عقب طلـب الحركة المسـاعدة التركيـة التقنيـة فـي تشـغيل المطـار، جـددت تركيـا مقترحهـا ولكـن بشـكل مغاير. فحسـب وزيـر الخارجية التركـي، فمـن الممكـن أن تتولـى شـركة أمـن خاصـة تأميـن المطـار، وذلك فـي حال إصرار طالبـان على عدم وجـود قـوات أجنبية علـى الأراضـي الأفغانيـة. وبالتالي، فإنـه حـال موافقـة طالبـان علـى المقترح الأخيـر، فمن المحتمل أن يتم الدفع بشـكل رئيسـي بشـركات الأمن التركيـة لتولـي مهـام تأميـن المطـار، وهـو الأمـر الـذي سـيتلاقى مـع الهـوى الغربـي، وعلـى عكـس الرغبـة الروسـية، لاسـيما وأنه يسـود تصـور بعدم قبـول الغرب بأن تتولى أي شـركات أمنية روسـية مهام تأمين المطار.

**ثالثًـا، تفضيـل روسـيا لأطر تعـاون إقليمية عـن التعاون مـع تركيا فيمـا يخص الشـأن الأفغاني:** فمـن المحتمل أن تعطـي روسـيا أولوية التنسـيق حول أفغانسـتان لأطر إقليميـة متعـددة الأطـراف تحظـى فيها موسـكو بوضع مميـز يمكنهـا مـن فـرض رؤيتهـا. علـى سـبيل المثال: منظمـة معاهـدة الأمـن الجماعـي، ومنظمـة شـنغهاي للتعـاون، لاسـيما وأن أفغانسـتان تحظـى بالفعل بصفة مراقـب فـي كلا المنظمتين.

كذلـك، فمـن غيـر المتوقـع أن يسـمو التعـاون التركي الروسـي فـوق التعـاون الروسـي الصينـي داخـل منطقة آسـيا الوسـطى، في ظـل ما يجمـع موسـكو وبكين من مشـاريح مشـتركة داخـل تلـك المنطقـة سـواء ضمـن مبادرة الحزام والطريق، أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسـي، الأمـر الـذي يفرض عليهمـا تنسـيق الرؤى والسياسـات لضمان اسـتقرار المنطقة، وبالتالي اسـتمرار العمل على تطويـر مشـاريعهما التنمويـة المشـتركة. فـي المقابـل، فقـد تفضـل تركيا من جانبها التعاون مـع أطراف إقليمية أخـرى لهـا مسـاحة مـن النفـوذ علـى طالبـان، بغـرض تحقيق الاختراق المنشـود. يسـتدل على ذلـك بالتعاون التركـي القطـري فـي تشـغيل مطـار كابـول، والطلـب التركـي من باكسـتان مشـاركتها فـي تأميـن المطار.

**ختامـاً،** قـد تنجـح العقبـات المشـار إليهـا فـي الحيلولة دون اسـتفادة الجانبيـن التركي والروسـي مـن التطورات فـي السـاحة الأفغانيـة لبلـورة تعـاون جديـد مشـابه لنمـوذج تعاونهما السـابق في مناطق الصـراع المختلفة، ومـع ذلـك فإنه من غيـر المتصور أن تغيـب البراجماتية الحاكمـة للعلاقـات التركيـة الروسـية عـن المشـهد في أفغانسـتان. حيـث يتوقـع أن يظـل هنـاك قـدر مـن التنسـيق السياسـي والتشـاور والتبـادل المعلوماتـي ما بيـن الطرفيـن، بمـا يجنبهمـا مـن أن تصبح أفغانسـتان سـاحة للصـراع والتنافس فيمـا بينهما، ولتمثـل اختباراً حقيقيـاً لمـدى قدرتيهمـا على القفـز علـى أي تناقضات مـن خـلال البراجماتيـة التـي يتسـمان بهـا، خاصـة إذا لـم تكن هنـاك فرصة للتعـاون بينهما وبيـن الصين في أفغانستان.

# المحور الثالث

## تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوى الداخلي

# حكم طالبان 2021: استنساخ أم تجديد لما قبل 2001؟

* بلال منظور
* شادي محسن

منذ أن أحكمت طالبان سيطرتها العسكرية على الأقاليم الأفغانية، تباينت التحليلات بصدد شكل النظام السياسي وأسلوب الحكم الذي ستفرضه الحركة في أفغانستان، متناولة تلك المسألة من زاويتين، الأولى: تهتم بالتساؤل المتعلق بمقارنة حكم طالبان حاليا بما كان عليه قبل عام 2001؟ أما الزاوية الثانية: ماهية القضايا الأكثر إلحاحًا التي تتطلب من الحركة إدارتها حسب تقاليد "الحوكمة" وتقييم مدى فعاليتها في إدارة تلك الملفات. لكن بجانب مفاهيم الحوكمة والإدارة التكنوقراطية، فإن الحركة كونها بصدد إقامة دولة ونظام للحكم، تقف أمام مجموعة إشكاليات تأسيسية ستحدد ملامح قدرتها على تدشين حكمها، وتشمل مقومات ملموسة تعتمد على كفاءة إدارة طالبان للتفاعلات السياسية والاجتماعية في الداخل الأفغاني، وعلاقتها بالعالم والنظام الدولي، ومقومات فكرية تقوم على البعد الإيديولوجي ورؤيتها لطبيعة ودور الدولة. وعليه يمكن تلمس أهم هذه الإشكاليات فيما يلي:

## مدى التماسك السياسي لحركة طالبان:

أظهرت حركة طالبان قدرة على التماسك التنظيمي بين عناصرها وأمرائها أثناء حربها في أفغانستان ضد القوات الأجنبية، على عكس المجاهدين في عام 1989. لكن رغم نجاحها في إظهار هذا النوع من التماسك، فإن هناك درجات وأنماط أخرى من التماسك ستظل تحت الاختبار في المديات المستقبلية مثل صياغة الأيديولوجية الحاكمة لطالبان؛ إذ يبدو من الصعب الجزم بمدى تماسك حركة طالبان من الداخل، بمكوناتها المتعددة وهي حركة طالبان الرئيسية من جنوب أفغانستان، وشبكة حقاني من شرق أفغانستان والتي تدعمها باكستان بقوة على المستويين السياسي والمالي، ومجموعة متنوعة من الجماعات القبلية المرتبطة بها وكوادر مسلحة أصغر. وبالتالي ستتحدد قدرة طالبان على إرساء حكماً مستقراً من خلال فرص تمكنها من فرض النظام على الأراضي الأفغانية، وخاصة في المقاطعات الشمالية والغربية (أي بعيد عن المقاطعات الجنوبية والشرقية التي ضمت طالبان البشتونية).

وفي حين وجود قدرات عسكرية وتسليحية ضخمة لطالبان تمكنها من فرض الأمن، إلا أن عدم احتكار فصيل أو جهة واحدة للسلاح يمثل بدوره مهددًا لتماسك الحركة وقدرتها على إرساء النظام؛ إذ تستحوذ شبكة حقاني على قدرة تسليحية أكبر من المجموعات الأخرى، فضلًا عن اعتماد أمراء الحرب الأفغان على العنف المسلح بشكل معتاد لإحكام السيطرة. كما تشير التقارير إلى أن المكونات التنظيمية داخل طالبان تنجح جميعها في تطبيق استراتيجية الحصار على المدن بهدف إيقاعها دون قتال تقريبًا نتيجة قدرتها العسكرية الضخمة. ومن ناحية أخرى فإن شبكة حقاني مصنفة كتنظيم إرهابي لدى الولايات المتحدة وبالتأكيد تمثل عائقاً كبيراً أمام إقناع الأخيرة بالاعتراف بحكم طالبان.

## الشرعية الداخلية لحكم طالبان:

تستند الشرعية الداخلية لطالبان على محدد مهم وهو مدى قدرتها على التواصل الشامل مع جميع فئات المجتمع الأفغاني الذي يتسم باللامركزية، وسيادة الثقافتين القبلية والجهوية به. **تتمثل المسألة الأولى** في هذا الصدد بدرجة التشاركية بين السلطة والمجتمع ومدى قدرة طالبان على الاستيعاب السياسي لجميع عناصر المجتمع الافغاني -سواء الموالية أو المتحفظة ضمن دوائر السلطة بما فيها فئة النساء في أفغانستان، في ظل سعي طالبان إلى تكريس نظام مركزي. وقد غاب بشكل كبير عنصر التعددية إزاء تشكيل الحكومة المؤقتة التي أعلنتها الحركة مؤخرًا، وهو ما قد يضع شرعية الحركة محل مساءلة أمام منظومة "القيم الأمريكية" التي تعليها إدارة بايدن، تلك القيم التي تتعلق بديمقراطية الحكم، واحترام حقوق الإنسان، ووجود دور واضح للمجتمع المدني.

**أما المسألة الثانية** فهي المتعلقة بالمعارضة السياسية ضد طالبان، فرغم ضعف الوزن السياسي والعسكري لجبهة أحمد مسعود شاه نسبياً بالمقارنة مع طالبان، أو بين الشعب الأفغاني، وتراجع تلقيه دعمًا سياسيًا من الخارج، لكن ذلك لا يعني اختفاء المعارضة أمام طالبان من الساحة السياسية الأفغانية تماما؛ سيما وأن أطراف دولية غربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة قد تجد تقاطع مصالحها في دعم قوى المعارضة حال تعارضت أجندتها مع سياسات طالبان المستقبلية. وبالتالي قد تتحول هذه المعارضة في النهاية إلى تحدٍ، مهما ضعفت احتمالات تفوق وزنها النسبي في أفغانستان في الوقت الحالي، أو مهما نجحت طالبان في احتوائها ضمن دوائر السلطة.

## الاعتراف الدولي بحكم طالبان لأفغانستان:

عملت طالبان على تقوية علاقاتها مع العالم الخارجي لكسب الشرعية والاعتراف الدوليين، لم تبدِ روسيا وباكستان وإيران والصين معارضة جادة لحوز طالبان على السلطة. كما إن سعي طالبان للحصول على الشرعية الإقليمية كدائرة أولى لشرعيتها الدولية هو ما يدفعها للترويج للتبني سياسة خارجية معتدلة ومحايدة. لكن لا يعني ذلك أن طالبان ستضمن الاندماج الإقليمي بين دول الجوار سيما وأنه من المرجح أن يبرز معها تفاعلات إقليمية متعارضة.

يدخل ضمن محددات الشرعية الدولية لطالبان قدرتها على القيام بدور واضح ومؤثر لوقف انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود من إمكانية وصولها إلى دول آسيا الوسطى، والتي تعد الخاصرة الاستراتيجية لروسيا، أو التي يمكن أن تصل إلى غرب الصين لدعم قضية الإيجور.

علاوة على ذلك، تحتاج طالبان من أجل تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان أن تصل إلى ممرات التجارة العالمية وإقامة البنية التحتية المؤهلة، وقد توفر الصين وروسيا الحوافز اللازمة لذلك مقابل التقيد بأجندة واضحة بعدم تحول أفغانستان إلى بؤرة إرهاب عالمية، بما يضع طالبان أمام إشكالية استعادة الأمن بشكل كامل في البلاد والقضاء على أي بوادر اتخاذ التنظيمات الإرهابية المدرجة على القوائم الدولية من أفغانستان قاعدة لها. فمن ناحية القدرة العسكرية، أسهمت المعدات والقطع العسكرية التي تركتها الولايات المتحدة أثناء انسحابها في تعزيز القدرة التسليحية لطالبان، لكن الأفكار المتنافسة داخل الحركة قد تبرز إشكاليات الإرادة السياسية واستعداد للنهوض بتلك الخطوة. وبالنظر إلى الأنشطة الاقتصادية لأفغانستان المشروعة وغير المشروعة تفرض على طالبان التنسيق مع دول الجوار الإقليمي منها إيران والصين.

## الإيديولوجيا ومفهوم الدولة لدى طالبان:

تعتبر الإيديولوجيا أحد المقومات الرئيسية لإقامة الدولة، خاصة وأن حركة طالبان صرحت على لسان المتحدث الرسمي لها "عبد الله مجاهد الشهير بذبيح الله مجاهد"، بأنها ستتبع إقامة نظام غير الديموقراطية

الغربيـة والحكـم وفق الشـريعة الإسـلامية. لكن هناك حالـة مـن الغمـوض دون توضيـح لمعالـم هـذا النظـام وماهيتـه وأسسـه الدينيـة والسياسـية، وإذا ما سـيضم ملامـح للإمارة الإسـلامية كما كان في فترة التسـعينات أم جمهورية إسـلامية.

عـلاوة علـى أن الحركـة فـي الوقـت الحالـي وبنـاء علـى عـدد من التقاريـر والمقابلات مع قياداتهـا، أظهرت عدم وجـود إطـار تنظيري واضـح ومتطـور كفايـة لإيديولوجيا الحكـم ومفهـوم الدولـة ودورهـا بشـكل يمكـن طالبان من تأسـيس لنظام سياسـي دينـي مماثل لحالـة إيران.

كمـا أن الحركـة إزاء تأخرهـا في إعلان التشـكيل النهائي للحكومـة وخـروج التشـكيل المؤقـت علـى شـاكلته الأحاديـة وكيفيـة تصريـف طالبـان لأعمالها، يؤشـر إلى عـدم قدرة طالبان مـن الوصول إلـى التعامل وفق منطق الدولـة، وإنمـا انحصـار إدراكهـا الراهـن في كونهـا حركة مناهضـة للاحتـلال واسـتناد ايديولوجيتهـا علـى عـداء المحتـل وحماية السـيادة والقومية الإسـلامية الأفغانية وتطبيـق الشـريعة الإسـلامية تطبيقًـا سياسـيًا، وليـس العمـل وفق برنامـج إيجابي لبناء نظـام ودولة. ولكن في ظل وجـود أجيال جديدة ضمن الحركـة وحدوث تغيّرات فـي الأفـكار بعـد تحـول طالبـان مـن إطـار الحكـم في التسـعينات إلـى الجماعة المسـلحة المناهضة للاحتلال الأمريكـي، لا تتسـم الإيديولوجيـا عند طالبـان بالجمود وإنمـا قابليتهـا للتغير وفق متطلبات الظـروف والأهداف.

فقـد خلصت دراسـة إلى تغير هدف طالبان من تدشـين لنظـام عـام يمتثـل لتعاليـم الإسـلام السـلفية فـي ظل نظـام الإمـارة الإسـلامية، إلـى السـعي للوصـول للحكم والسـلطة، بمـا جعـل طالبـان أقـرب إلـى إيديولوجيـا الإسـلام السياسـي الذي يتم وفقـه تطويـح الاجتهادات الدينيـة لخدمـة الغـرض السياسـي للحركـة. ورغـم تسـمية زعيـم طالبـان هبة الله أخونـد زاده زعيمًـا دينيًا لأفغانسـتان، إلا أن الخلافات البينيـة في صفوف الحركة وعـدم وجـود تنظيـراً دينيـاً يؤسـس لشـرعيته الدينية، فضـلًا عن تدخل مجلـس "رحباري شـورى" في عمليات اتخـاذ القـرار بالحركـة وتغيـر آليتها، قد تشـكل جميعها صعوبـات دون أن يتبـوأ زعيـم الحركـة لنفـس الدرجـة الدينيـة كمـا هـو الحال فـي إيران.

**وفـي الختـام**، فـإن تأسـيس طالبـان للدولـة وإدارتهـا لمجمـوع التفاعـلات الداخلية والخارجية يشـكل المهمة السياسـية التـي تقع على عاتـق الحركة لإظهـار فعاليتها فـي تولـي الحكـم، إلـى جانـب تعاملهـا وفـق أسـاليب الحوكمـة للقضايـا الملحـة، وبحيـث ينتقـل دور الدولـة فـي إدراكات الحركـة مـن الحماية الجسـدية والأمن إلى تكوين جسـد سياسـي يمكنها من فهم البنى الاجتماعية القائمـة والتعامـل معها.

# انطلاقاً من أفغانستان.. هل تبدأ موجه إرهابية جديدة؟

* تقى النجار

مع نجاح حركة "طالبان" في السيطرة الكاملة على أفغانستان في أعقاب الانسحاب الأمريكي منها، واحتفاء عديد من المتطرفين بذلك على اعتبار كونه انتصارًا يحسب لهم، طرحت كثير من التساؤلات حول مستقبل الظاهرة الإرهابية، وانعكاس ذلك على مسارات عمل التنظيمات، والعلاقات بينهم، وحركة تدفق المقاتلين. ومن ثم تسعى هذه الورقة إلى استعراض التداعيات المحتملة للمشهد سالف الذكر على الظاهرة الإرهابية، بالتركيز على تنظيمين أساسيين هما القاعدة وداعش، ويمكن إجمال هذه التداعيات على النحو التالي:

## تنظيم القاعدة وتباين الاحتمالات:

هناك تباين في التقديرات المتعلقة بمسارات عمل تنظيم "القاعدة" في أفغانستان في أعقاب المتغيرات الحالية فثمة سيناريوهان؛ **يُشير الأول** إلى احتمالية تقويض نفوذه في أفغانستان، ويستند هذا الطرح إلى ثلاثة مؤشرات؛ يتعلق أولها بالضعف والتفكك الذي تعاني منه القيادة المركزية هناك، وينصرف ثانيها إلى ضعف موارده البشرية حيث لا يوجد أكثر من 600 من مقاتلي "القاعدة" في أفغانستان، ويتصل ثالثها بمقتضيات مصلحه "طالبان" التي تفرض عليها الوفاء بالتزاماتها مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على اعتراف دولي.

**بينما يشير السيناريو الثاني** إلى احتمالية لجوئه إلى السكون الاستراتيجي من أجل تعزيز هياكله التنظيمية على المديين المتوسط والطويل، ويستند هذا الطرح إلى عاملين يتعلق أولها باستمرار جاذبية أيدولوجيته حيث لازال قادر على الاستقطاب والتجنيد وذلك على الرغم من انخفاض عدد عناصره في أفغانستان، وينصرف ثانيهما إلى صعوبة في وفاء "طالبان" بالتزاماتها تجاه الولايات المتحدة فيما يتعلق بعلاقاتها مع تنظيم "القاعدة" بسبب الروابط التاريخية والعلاقات الأسرية التي تجمع بينهما

## تنظيم داعش وتعزيز النفوذ:

من المتوقع أن يسعى تنظيم "داعش" إلى تعزيز نشاطه في أفغانستان في ضوء رغبته في التمركز في ساحات بديلة من ناحية، وتأكيد زعامته الجهادية من ناحية أخرى. ويمكن القول إن فرع "داعش" في أفغانستان يعد من أقوى فروع التنظيم، حيث يتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف مع الضغط العسكري، ويقدر عدد مقاتله بحوالي 4000 إلى 5000 مقاتل، كما اتسعت صفوفه بسبب عمليات الهروب الأخيرة من السجون التي أعقبت انهيار الحكومة، ناهيك عن أن وجود خلافات داخل "طالبان" يجعل "ولاية خراسان" بديلًا محتملًا بالنسبة لعناصر الأولى الذين اختلفوا معها في ضوء مفاوضاتها مع الولايات المتحدة.

وعليه، من المحتمل أن يكثف التنظيم من عملياته على المدي القصير بهدف إثبات فشل "طالبان" في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، مع العمل على ترسيخ وجوده على المدي الطويل عبر تجنيد المزيد من المتطرفين ما ينصرف تداعياته إلى تهديد الأمن الإقليمي والدولي.

## صراع جهادي محتمل بين طالبان وداعش:

يعد الصراع بين "داعش" و"طالبان" ليس بالجديد حيث يعود إلى نهاية عام 2014، مع انتقاد الأول للثاني نتيجة عدم قيامه بالتطبيق الفعلي للشريعة، لا سيما في ضوء الخلاف العقائدي والإيديولوجي بينهما؛ إذ يعد الأول تنظيم سلفي جهادي، ويسعى إلى تدشين خلافة أممية، بينما ينتمي الثاني للمدرسة الديوبندية، ويهدف إلى إقامة إمارة إسلامية محلية. وقد اتخذ هذا الخلاف منحى آخر مع قبول الثاني الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، إذ وصفه الأول "بالمرتد". ومن المُرجح أن تشهد أفغانستان تصاعد للصراع بينهما في ضوء سعى داعش إلى تعزيز نشاطه في أفغانستان، مقابل محاولات طالبان إلى تأكيد النفوذ بجانب تقديم نفسه للمجتمع الدولي كشريك في مكافحة الإرهاب.

## اتساع التهديد:

يُعزَز المشهد الحالي من فرصة اتساع نطاق التهديد الإرهابي في دول الجوار الجغرافي لأفغانستان، لا سيما دول جنوب آسيا، وذلك في ضوء محددين: يتعلق أولهما بوجود مؤشرات تُشير إلى تنامي أيدولوجيات متطرفة في تلك الدول. وينصرف ثانيها إلى وجود روابط تجمع بين التنظيمات الإرهابية النشطة في أفغانستان وغيرها من التنظيمات الإرهابية النشطة في دول جنوب آسيا، خاصة في الهند، وبنجلاديش، سريلانكا. ومن ثَمَ يتيح الانسحاب الأمريكي وتخفيف الضغط العسكري على التنظيمات الإرهابية في أفغانستان الفرصة إلى تدشين حلقات وصل بين عدد من مراكز النشاط الإرهابي في آسيا، ما يفتح المجال أمام توسع مظاهر الدعم البشري واللوجيستي بينهما، وبالتالي اتساع نطاق تهديد الأمن الإقليمي.

## أفغانستان بؤرة جديدة للإرهاب:

توفر المعطيات سالفة الذكر بيئة حاضنة لاحتمالية تدفق المقاتلين الأجانب إلى آسيا، وفي هذا السياق حذر وزير الدفاع الروسي "سيرغي شويغو" في 28 يوليو الماضي 2021 "من توافد مقاتلي تنظيم داعش، من سوريا وليبيا وعدد من الدول الأخرى إلى أفغانستان". **وتكمن خطورة هؤلاء في ثلاثة عوامل رئيسية: أولها** بتعزيز قدرة التنظيمات الإرهابية على الصمود أمام الضغط العسكري. **وينصرف ثانيها** إلى تطوير استراتيجيات قتال تلك التنظيمات على المستويين العملياتي والتكتيكي، وذلك في ضوء الخبرات التي اكتسبها هؤلاء من مناطق الصراع المختلفة. **ويتصل ثالثها** إلى تحول هؤلاء إلى حلقات وصل بين التنظيمات الإرهابية الداخلية والخارجية.

## "طالبان" نموذج ملهم للتنظيمات الإرهابية الأخرى:

يُمثل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان محفزًا لإنتاج نماذج مشابهة لنموذج "طالبان"، فبعد ما يقرب من عقدين على الحرب في أفغانستان، انخرطت الولايات المتحدة مع حركة "طالبان" في مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق ينص على انسحاب قوات الأولى من أفغانستان. وعليه، عُد نجاح الثانية في إجبار الاولى على الانسحاب من أفغانستان نموذجًا ملهمًا للتنظيمات الإرهابية لاتباع النهج ذاته القائم على تقديم نفسها كفاعل سياسي. وفي هذا الإطار سعت فروع تابعه لتنظيم "القاعدة" وعلى راسها جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين"، و"هيئة تحرير الشام" ، وحركة "الشباب الصومالية"، في اتباع هذا النهج بهدف إضفاء الشرعية لوجودها عبر تقديم نفسها كبديل للدولة.

وارتباطًا بذلك التوجه من المرجح أن تسعى التنظيمات الإرهابية إلى اتباع استراتيجية قائمة على الانهاك المستمر بغرض الحصول على فرصة للتفاوض من ناحية، بجانب فتح قنوات اتصال بالمجتمعات المحلية التي تنشط فيها بغرض الحصول على القبول المجتمعي من ناحيه أخرى، مع العمل على تجنب استهداف المدنيين والتركيز على القوات الأمنية من ناحية ثالثة، بحيث تقدم نفسها كفاعل سياسي يمكن التعامل معه.

## تغير مقاربة مكافحة الإرهاب:

أشار رئيس الأركان الأمريكية المشتركة "مارك ميلي" أن هناك إمكانية للتعاون مع حركة "طالبان" من أجل ملاحقة تنظيم "داعش"، هذا التوجه تزامن مع دعوة كثير من الخبراء والمحللين للحكومات الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية في منطقة الساحل إلى ضرورة إشراك جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" في تقويض نفوذ تنظيم "داعش" في المنطقة، وذلك بوصف الأولى جهة فاعلة متجذرة بعمق في الديناميكيات المحلية، وتتمتع بالقبول الشعبي.

هذا المشهد ينذر بتحول محتمل في مقاربة مكافحة الإرهاب. بعبارة أخرى، التعاون مع الإرهابيين من أجل تقويض نفوذ إرهابيين آخرين. الأمر ينعكس على العلاقات بين التنظيمات الإرهابية من ناحية، وطبيعة التفاعلات داخل النظام الدولي من ناحية أخرى.

**مجمل القول**، من المرجح أن يشهد العالم حقبة جديدة من الإرهاب، ذات طبيعة تكتيكية وتنظيمية مختلفة، إذ أثبتت التنظيمات الإرهابية قدرتها على التعلم التنظيمي، والاستفادة من الدروس والتكيف مع المتغيرات، كذلك تمتعت بقدرة على المناورة والتعايش مع الضغط العسكري من جهة، واتباع نهج قائم على استغلال الأزمات من جهة أخرى. فكما كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول في الظاهرة الإرهابية، ومثلت حقبة جديدة للإرهاب قائمة على استهداف الدول بعمليات إرهابية كبرى، وكما دشنت حركات التغيير العربية منذ 2011 حقبة مختلفة قوامها سيطرة التنظيمات على الأرض، فمن المرجح أن تمثل سيطرة حركة "طالبان" على أفغانستان حقبة جديدة ومختلفة وأكثر تهديدًا لأمن الدول والمجتمعات، وذلك لكونها قائمة على وجود اعتراف دولي بشرعية نموذج إرهابي يمارس نفوذ سياسي.

# ختاماً....

# في ذكرى 11 سبتمبر إلى أين تتجه الولايات المتحدة؟

* د. دلال محمود

بعد أن هاجمت اليابان وحدات الأسطول الأمريكي على ميناء بيرل هاربور، ومهاجمة قواتها الجوية الموجودة في الفلبين عام 1941، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بوضوح أن الأمن الأمريكي لا يبدأ قبالة سواحل كاليفورنيا، بل عند الحافة الغربية للمحيط الهادي وما بعده. ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة هي المسئولة عن الترتيبات الأمنية في آسيا، وإقامة نظام لتوازن القوى بها يهدف إلى عدم انفراد أية دولة في آسيا بالهيمنة فيها، أو امتداد نفوذ أية دولة بما يؤثر سلبا على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فيها، والتي تتمثل أهمها في: الأهمية الاقتصادية لهذين الإقليمين كسوق متسع أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية، ومنع ظهور قوة آسيوية تهدد الأمن الأمريكي خاصة مع الإيمان الأمريكي بالنظرية الإستراتيجية لألفريد ماهان بأن من يسيطر على المحيطات يسيطر على العالم، ولا شك في الإدراك الأمريكي لأهمية منطقة الباسيفيك للملاحة العالمية وتأمين الملاحة الأمريكية في المياه الدولية، وكذا منطقة الإندوباسيفيك.

وفي سبيل الحفاظ على حالة توازن القوى التي تضمن المصالح الأمريكية هدفت الولايات المتحدة إلى تحقيق الردع الموسع في آسيا والمحيط الهادئ، ولذلك استخدمت عدة استراتيجيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تؤكد من خلالها أولوية هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما أكدته وثائق الأمن القومي الأمريكية منذ إدارة أوباما (2009-2016) حول "التوجه إلى الشرق". فقد أكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2015 وهي آخر الاستراتيجيات التي قدمتها إدارة أوباما أن القيادة الأمريكية القوية والمستمرة ضرورية لنظام دولي قائم على قواعد تعزز الأمن العالمي والازدهار فضلا عن كرامة وحقوق الإنسان لجميع الشعوب، والسؤال هو أبدا ما إذا كانت الولايات المتحدة يجب أن تقود، ولكن كيف يمكن أن تقود؟.

ومن المعروف أن السياسة الأمريكية مؤسسية وتتسم بأنها تلتزم بالاستراتيجيات الكبرى وتعمل على تنفيذها بمسارات متوازية وأدوات هجينة؛ ولذا كان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على النحو الذي جرى عليه مثيراً للتساؤلات أكثر من تقديمه لتفسيرات واضحة للمتغيرات المتلاحقة التي تشهدها الأقاليم الاستراتيجية في العالم كالشرق الأوسط وامتداداته الآسيوية والإفريقية. والسؤال الرئيسي الذي تدور حوله هذه الدراسة هو ما إذا كانت الولايات المتحدة تقصد بالفعل أن يكون انسحابها مرتبكاً وعاكساً للتراجع القوة الأمريكية نسبيا، أم أن الأمور قد خرجت عن السيطرة الأمريكية وأن القوة الأمريكية قد تراجعت فعلياً؟

وقد حاولت الدراسة أن تقدم تفسيراً متوازناً لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان والذي يعتبر حدثاً فارقاً لما سيأتي بعده من تداعيات جيو- استراتيجية على أفغانستان ذاتها ومحيطها الإقليمي وقد يمتد تأثيرها للمستوى الدولي أيضا، ومن خلال الأوراق التي تم تقديمها **يمكن استخلاص عدة أمور، أبرزها:**

**1. إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قد أضر الاستراتيجية الأمريكية في توجهها نحو الشرق،** حتى وإن كانت لها أهدافاً أخرى غير مباشرة كإرباك خصومها الدوليين وفتح بؤرة للتوتر في إقليمهم الرئيسي. وذلك لأن هذا الانسحاب المرتبك – بغض النظر عن القصد الأمريكي من عدمه في ظهور هذا الارتباك – قد أنشأ حالة من الفراغ الاستراتيجي في منطقة شديدة الأهمية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، هذا الفراغ أصبح مجالا متاحاً لتمدد النفوذ الصيني بالأساس، وربما اتساعاً نسبياً في النفوذ الروسي سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع بعض القوى الإقليمية المستفيدة من رحيل الولايات المتحدة مثل تركيا، وبدرجة أقل إيران، وهذه القوى لديها صلات وقبول من حركة طالبان.

**2. المراهنة الأمريكية على انخراط هذه القوى الدولية والإقليمية -وهي تعتبرهم خصوما لها - في التنافس للحصول على نفوذ في أفغانستان بما يستنزف قواهم،** يعد توقعاً محدوداً؛ إذ أن هذه القوى أثبتت في العديد من القضايا أنها براجماتية قادرة على إدارة خلافاتها بأقل الخسائر، والأهم من هذا أنه يجمعهم هدف مشترك وهو إنهاء وعلى الأقل إضعاف الهيمنة الأمريكية.

**3. جدد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان حالة الجدل السياسي حول قضية مدى وكيفية الانخراط الأمريكي في القضايا والمناطق الإقليمية الأخرى.** ولم تكن هذه القضية أمرا جديدا على الخطاب السياسي الأمريكي، فلقد أثيرت من قبل بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وبعد انتهاء الحرب الباردة، غير أنه في هذه الفترة الراهنة تدور في سياق مختلف عالميا وفي الداخل الأمريكي ذاته؛ حيث كانت مناقشة هذه القضية من قبل تتم بعد انتصارات للسياسة الأمريكية تتناسب مع قوتها، لكن في الجدال الحالي هناك اختلافات نسبية، تتمثل في: تراجع نسبي في نفوذ الولايات المتحدة عالميا يشير إليه صعود قوى منافسة وتراجع قبولها الشعبي في بعض الأقاليم، بالإضافة إلى اتباع إدارة بايدن نفس النهج الذي اتبعته إدارة أوباما في الشئون الخارجية والذي تسبب في ارتباك علاقات الولايات المتحدة وتخبط سياستها الخارجية في بعض الأحيان. فبعض السياسات التي تتخذها الإدارة الأمريكية لا تقدم لها تفسيرا مقبولا من الجميع، ويفسرها بعض المراقبين على توجه السياسة الأمريكية في اتجاه خفض الانخراط الأمريكي في السياسة العالمية ويعتبرونها مؤشراً على تراجع القوة الأمريكية في بعض التفسيرات، وذلك على الرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن قيادة العالم وأنه لا سبيل لتقدم وأمن العالم بدون القيادة الأمريكية.

**4. تعد التداعيات الناتجة على الأمن الإقليمي من جراء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على الحكم هناك هي الأكثر خطورة وتهديداً على استقرار هذا المنطقة الاستراتيجية في آسيا الوسطى**، وذلك لأنها أوجدت حالة من السيولة في العلاقات بين دول الجوار الإقليمي لأفغانستان، والتي يمكن أن تشهد تهديدات أمنية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة من جراء الوضع الراهن في أفغانستان. فما بين التنافس الإقليمي بين كل من الصين والهند من ناحية وباكستان والهند من ناحية أخرى، تحاول الهند ألا تغيب تماماً عن التواصل مع أفغانستان، لتوازن إلى حد ما تأثير الدولتين السابق ذكرهما. وكذلك فإن كل من طاجيكستان وأوزبكستان اللتين ترتبطان بروسيا بالأساس يمكن أن يزداد احتياجهما لمزيد من الحضور الأمني الروسي لتعزيز أمنهما في مواجهة طالبان، وربما تكون إيران داعم لهما أيضاً بنمط مختلف عن ما يمكن أن تقدمه لهما روسيا، وتزداد المخاوف هنا من أن يكون الحضور الروسي المتزايد عبئاً على استقلالية القرار السياسي فيهما. وبعبارة أخرى، فإن عدم الاستقرار في المحيط الإقليمي لأفغانستان يحمل معه تهديدات أمنية عابرة للحدود بين دول الإقليم.

**5. من الممكن أن تمتد تداعيات الوضع غير المستقر في أفغانستان إلى الشرق الأوسط**، من خلال فتح ساحة جديدة للتنافس على النفوذ الإقليمي بين القوى المتنافسة فيه خاصة تركيا وإيران، وكذلك انتقال التهديدات الأمنية المختلفة من إرهاب أو جرائم منظمة أو قضايا اللاجئين إلى دول المنطقة.

**6. يصعب على كافة الدول التي تبحث عن مد نفوذها في أفغانستان في المرحلة الحالية الانفراد بالنفوذ هناك**، ولذا قد تزداد فرص التحالف بين هذه الدول أكثر من فرص التنافس، وفي أقصى تقدير قد يكون التنافس المحكوم بينها، الأمر الذي يزيد من فرص طالبان للاعتراف بها كسلطة شرعية لحكم أفغانستان، وواقع الأمر إن هذا الاعتراف رغم أهميته الدبلوماسية والقانونية لكنه عن تحقق سيقر واقع قائم بالفعل لوجود علاقات بين طالبان والعديد من الدول سواء في جوارها الإقليمي أم لا.

**7. إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يقدم نموذج يصعب تكراره في كل من العراق وسوريا رغم تخفيض القوات الأمريكية**، فالمعطيات مختلفة والظروف المحيطة مختلفة أيضا. ولا يمنع هذا من إعلان الولايات المتحدة إنهاء مهام قواتها في الدولتين، لكن مع الإبقاء على بعض القوات سواء تحت غطاء حلف شمال الأطلسي أم قوات أمريكية محدودة بمهام جديدة وتكلفة أقل، وذلك من أجل الموازنة بين التوجهين الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لها في الشرق الأوسط وكذلك خفض تواجدها المباشر فيه. وبالتوازي مع هذا محاولة تكوين شبكة من الحلفاء أو الأصدقاء الإقليميين للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.

**8. من غير المرجح أن ينعكس الانغلاق الفكري والتشدد الأيديولوجي الذي يميز حركة طالبان بشكل مطلق على نظام حكمها في المرحلة الحالية**، لكنها ستجتهد في الظهور بشكل ديني متوازن يحفظ ولاء أعضائها ويطمئن الدول التي تقيم علاقات معها لتكون العلاقات طبيعية، ومنفتحة اقتصاديا، باعتبار أن الجانب الاقتصادي هو النقطة الأضعف في حكم طالبان، ووسيلة لجذب المواطنين الأفغان للقبول بالحركة إذا ما تحسنت الأحوال المعيشية. ولا يعني هذا توقع أن الحركة يمكن ان تتخذ نمطاً ديمقراطياً على النموذج الغربي، بل يعني أن الحركة ستعمل بنمط براجماتي فعليا في سياستها الخارجية، مع الحفاظ على سياسة داخلية متشددة دينياً.

**ختاما**، كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 لحظة فارقة لتأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي وتحديد شكل التوازن بينها وبين القوى الكبرى فيه بدأت بدخول الولايات المتحدة إلى أفغانستان. وفي ذكرى هذه الأحداث تتكرر اللحظة الفارقة بخروج الولايات المتحدة من أفغانستان لتقف في مفترق طرق ما بين الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى مهيمنة على النظام العالمي وما بين تراجعها وغيابها من قمة النظام العالمي لتصعد معها قوى أخرى تعيد تشكيل النظام العالمي ليتجه نحو حرب باردة جديدة تبدأ في آسيا، وربما تدفع التداعيات الجيو استراتيجية الناتجة عن هذه اللحظة بالولايات المتحدة الأمريكية في أحد الاتجاهين.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

## البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:
100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

**Phone** +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
**E-mail** info@ecss.com.eg
**Website** ecss.com.eg
**Social links** /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo